محضر الجلسة 278

التاريخ: الثلاثاء15 ربيع الأول 1423 (2003/05/28)
الرئاسة: السيد محمد فاضلي الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين
التوقيت: ثلاث ساعات ونصف ابتداء من الساعة الثانية وخمسين دقيقة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

السيد محمد فضيلي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم أفتتح هذه الجلسة.
السيد الوزير المحترم،
حضرات السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور وفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين، وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في جدول الأعمال، باسم المجلس نتقدم بأحر التعازي إلى السيد عبد الله القادري الكاتب العام للحزب الوطني الديمقراطي في فقدان ابنه، راجين من الله سبحانه وتعالى أن يلهم الفقيد الرحمة والغفران وأن يرزق عائلته الصبر والسلوان، إنا لله وإنا إليه راجعون.

بعد هذا أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات، فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد علي لطفي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

كالعادة توصلت رئاسة مجلس المستشارين بأسئلة شفوية وكتابية وعددها 22 سؤالا شفويا، 7 سؤال كتابية وتم سحب 9 أسئلة.

كما توصلت رئاسة المجلس بطلب إحاطة المجلس علما بقضية طارئة من الفريق الكونفدرالي. وفي نفس الإطار توصلت رئاسة المجلس بطلب إحاطة من فريق الاتحاد الديمقراطي وكذلك من فريق الاتحاد الدستوري.

وتوصلت الرئاسة أيضا برسالة من رئيس فريق التجديد والتقدم الديمقراطي تتعلق بسحب مقترحات القوانين الآتية:

- مقترح قانون يتعلق بإنشاء المركز الوطني للترجمة العلمية والنشر.
- مقترح قانون يتعلق بتعديل الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.63.071 بشأن التعليم الأولي واتخاذ تدابير لتشجيع استثمارات التعليم الأولي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين. في إطار المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، أعطي الكلمة لرئيس الفريق الكونفدرالي لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليتفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عمر الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد العزيز، إخواني المستشارين المحترمين،

مرة أخرى تفرض علينا مسئوليتنا التاريخية أو النضالية باعتبارنا ممثلي الطبقة العاملة وعموم المأجورين، أن نحيطكم علما ومن خلالكم الرأي العام الوطني وعموم الكادحين بأن الحكومة، وللأسف الشديد، تجاهلت كل الإشارات ونقط النظام لمركزيتنا من أجل حملها على العودة إلى طاولة التفاوض الاجتماعي مع المركزيات النقابية وممثلي أرباب العمل.

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون المحترمون،

لقد تمادت الحكومة في نهجها الذي يلغي كل التوازنات الاجتماعية والانتظارات المجتمعية لمختلف فئات شعبنا من عمال وفلاحين وشباب معطل ونساء ومهنيين.

إن النتائج بمقدماتها، ولذلك وبهذه المناسبة لابد أن نذكر أن ما نعيشه اليوم من نسف للالتزامات وخرق للاتفاقات والتلاعب بمصير البلاد والعباد هو نتيجة منطقية لما تضمنه التصريح الحكومي الأول والذي قلنا فيه كلمة حق عمالية، أغضبت وقتها الكثير من الحكوميين وهو ما أكدنا عليه بمناسبة التصريح الحكومي الثاني وترجمناه في تصويتنا ضد قانون الخوصصة. ولأن إشاراتنا لم تلتقط، صوتنا ضد قانون المالية الأخير واعتبرنا أن الحكومة، وهي في سنتها الأخيرة، ستستخلص العبر من تجربتها وتعود لصوابها وتنفذ التزاماتها وتعاقداتها مع أغلبية الشعب المغربي. لكن يظهر أنه لا حياة لمن تنادي وأنه لم يعد هناك مجال لقيم الوفاء والمصداقية والكرامة.

السيد الرئيس، حماية لكرامة أمة الفقراء والكادحين نبلغكم ومن خلالكم الرأي العام الوطني أننا قررنا كفريق عمالي أن نتقدم بملتمس رقابة ضد الحكومة. وبهذه المناسبة ندعو كل شرفاء غرفتنا إلى الانخراط في التوقيع على ملتمس هذه الرقابة من أجل أن نضع حدا لهذا العبث الحكومي.

أيها السادة، نستحضر في هذا السياق أن لا أحد من الشعب الفرنسي يذكر كيف وصل "ميرابوط وموريس بيير" وأصدقاؤهما إلى عضوية مجلس الجمعية العمومية الفرنسية، لكن كل الشعب الفرنسي يذكر لهم تشبثهم بالدفاع عن قضايا شعبهم وهو درس تاريخي بليغ الدلالة لابد وأن نستحضره جميعا ونحن نساهم في بناء بلدنا.

هذه رسالتنا، فرضتها التزاماتنا ولا مفر من إبلاغها ولا مفر من صيانة الأمانة وليس أعز من أمانة الطبقة العاملة وعموم الأجراء كقوة منتجة وبانية لصرح الدولة والمجتمع وضامنة للتماسك الاجتماعي.

اللهم إنا قد بلغنا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في نفس الإطار للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري، من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد بنا:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في إطار نقطة نظام للسيد الوزير، تفضل.

السيد محمد بوزوبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

استمعت بإمعان إلى التدخل الذي قام به السيد رئيس الفريق الكونفدرالي والذي أخبر فيه المجلس بأن فريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ينوي تقديم ملتمس رقابة ضد الحكومة بسبب أن الحوار توقف، وأريد فقط هنا ومن منطلق التعاطف والدعم الذي استشعره وأحس به والتزم به بالنسبة للطبقة العاملة وتقديرا كذلك للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التي ساهمنا جميعا في بنائها لبنة لبنة. أقول بأن الحوار لم يتوقف وبأن الأسبوع الماضي فقط، كان هناك حوار متواصل مع المركزيات النقابية حول ملف التعليم وشخصيا حضرت عدة جلسات وانتهى أمام الرأي العام المغربي إلى اتفاق يهم 270 ألف موظف عامل في ميدان التعليم، وبالرغم من الأزمة التي تعرفها بلادنا فإن الحكومة وفرت ووضعت رهن إشارة المركزيات النقابية من أجل تنفيذ المطالب المقدمة 4 مليار درهم.

وفي نفس الأسبوع حوار مع الأساتذة الأطباء الباحثين، حيث انتهى كذلك. وكانوا في خضم إضراب غير محدود ووقعت الاستجابة لأكثر من 80% من المطالب التي تقدموا بها وهناك حوار مستمر بالنسبة لباقي النقط وأعلنوا توقيف إضرابهم وهناك حوار إلى الآن مستمر مع نقابات العاملين في قطاع الجماعات المحلية، سواء من طرف السيد وزير الداخلية أو من طرف السيد وزير المالية وسوف يعلن قريبا عن الاتفاق الذي تم مع هذا القطاع. هناك حوارات قطاعية مستمرة وهناك لجن يعرفها السيد رئيس الفريق الكونفدرالي تأسست على إثر حوار جلسة أبريل وتعقد جلساتها بانتظام بوزارة التشغيل، وأن الحكومة.. إذا كان هذا هو السبب فلا أعتقد بأن أحد في الرأي العام يمكنه أن يقبل هذا الإدعاء بأن الحوار توقف.

أنا أقول أن الحوار لم يتوقف وبأن الحوار مستمر وبأن هاته الحكومة هي الوحيدة التي نفذت اتفاقية غشت واتفاقية محرم والحصيلة معروفة من طرف الرأي العام، وأعتقد أنه ليس بهذا الأسلوب يمكن أن ندعم الديمقراطية في بلدنا وندعم ونحمي المكتسبات التي حققها شعبنا، فهذا الأسلوب لا يخدم إلا أعداء الديمقراطية وإلا أعداء التجربة الحالية التي هي رائدة بالنسبة للعالم العربي والإسلامي والإفريقي ولدول العالم الثالث.

ولهذا أقول بأن الحكومة.. أنا لم أقاطع أحدا.. وأقول السيد الرئيس أنا لا أصف.. أقول السيد الرئيس بأنه هذا الأسلوب المستعمل، السيد الرئيس، لما نتكلم على المس بالمصداقية ونتكلم عن العبث الحكومي، هذا كلام مقبول؟

السيد رئيس الجلسة: السيد الوزير أرجوكم الاختصار ما أمكن.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس، أكمل تدخلي، أنا لم أقاطع أحدا.

السيد رئيس الجلسة:

أرجوكم السادة المستشارين المحترمين.. أرجوكم الحفاظ على ممتلكات المجلس وعلى وقت المجلس. السيد الوزير أرجوكم أن تختصروا ما أمكن..

السيد الرئيس اجلس مكانك من فضلك، خليونا نشتغلو.. هذا الضجيج سوف لن يخدم أحدا، نستمع للسيد الوزير.. الله يخليكم هذا السلوك لا يخدم الديمقراطية، خليونا نستمعو للسيد الوزير باسم الحكومة.. الله يخليك خليو الرئيس يتكلم ما جيناش هنا باش نديرو الضجيج.. سوف لن أعطيك الكلمة إلا في إطار نقطة نظام.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

أطلب السيد الرئيس رفع الجلسة لمدة 5 دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

في حالة ما إذا تعذر الاستمرار في الجلسة سنكون مضطرين لرفع الجلسة ودعوة المكتب من أجل الاجتماع عاجلا. إذا لم نستطع الاستمرار غادي نكونو مضطرين باش نرفعو الجلسة لدعوة المكتب وندوة الرؤساء للاجتماع حالا.. الله يخليكم هناك عدة طلبات لنقطة نظام، إن شئتم سيكمل السيد الوزير ونعطيو الكلمة في إطار نقطة نظام.

إذا سمحتم سنعطي الكلمة للسيد الوزير باش يكمل ومن بعد نعطيو الكلمة في إطار نقطة نظام لمن يرغب في ذلك.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

لا السيد الرئيس، كاين الحكومة باقي ما كملت.. نكمل التدخل ديالي السيد الرئيس وهاذيك الساعة أعطيوا الكلمة ديال نقطة نظام.

السيد رئيس الجلسة:

أولا إذا سمحتم بما أننا لم نستطع أن نستمر في هذا الجو طبقا للقانون الداخلي فإني أرفع الجلسة لمدة ربع ساعة ودعوة المكتب وندوة الرؤساء من أجل الاجتماع حالا. شكرا لكم، رفعت الجلسة.

... باسم الله الرحمن الرحيم، نستأنف هذه الجلسة، نعتذر للمجلس على هذا التأخير أرجو من وسائل الإعلام أن

يشغلوا البث المباشر للجلسة وأعتذر للجمع المبارك عن التأخير الخارج عن إرادة الجميع ونستأنف الجلسة بإعطاء الكلمة للأستاذ محمد بوزوبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان لإعطاء بعض التوضيحات، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

أعبر عن أسفي الشديد لما حصل والذي أدى إلى رفع الجلسة ولو تركت لي الكلمة لأستمر في تدخلي لكنت قد شرحت، ما كنت أقصده لأنه أصبحت مثل الآية عندما يقال "ويل للمصلين".

أنا عندما تكلمت على أنه هناك إيجابيات تحققت في بلدنا وهناك مكاسب تحققت، يجب أن نحرص على حمايتها وأنه فعلا بلادنا محط حسد وغيرة من عدد من الدول وعدد من المجتمعات قلت بأنه مثل هذه الأمور لا تخدم طبعا الديمقراطية، وعندما تكلمت عن أعداء الديمقراطية أنا لم أقصد نهائيا أي فريق من فرق مجلس المستشارين أو مجلس النواب لأنني أعتبر بأنني منهم وإليهم وأنه منظوري إليهم هو كلهم حماة للديمقراطية ولكن هناك نقاشات يمكن أن تستغل من طرف أعداء الديمقراطية في بلدنا.

وأنا لا أقصد فقط الأعداء من الداخل ولكن حتى الأعداء من الخارج. لهذا فما تحقق من إيجابيات يجب ومن واجب جميع المغاربة أن يفتخروا به وما لم يتحقق يعني لابد أن يكون محط محاسبة وانتقاد للحكومة وللمسؤولين لأن هذه هي سنة الديمقراطية ويجب أن نومن بحق الاختلاف وبالتعدد الذي نكافح عليه جميعا. ولهذا أرجو ألا يؤول كلامي وألا يعتقد أي فريق بأنني وصفته وصفا لا أقصده، بل أنا تكلمت عن الغير، ولهذا فواجبنا كفرق وكأحزاب وكنقابات، أن نحمي المكتسبات التي حققت في بلدنا، وهذه الحكومة هي مستعدة كما قدمت البرنامج أمام مجلس النواب وأمام مجلس المستشارين، وحتى من لم يصوت عليه فهو من حقه أن يحاسب الحكومة عما حققته وعما لم تحققه.

اعتقد بأن هذه هي المسيرة التي علينا أن نحميها جميعا وأريد أن أطمئن الفريق الكونفدرالي ومن خلاله كذلك الطبقة العاملة بصفة عامة بأن الحوار سينطلق قريبا وأخبر بأن التدخل الذي قام به السيد رئيس الفريق الكونفدرالي الأسبوع الماضي بمجرد أن خرجت وجهت نسخة منه إلى السيد الوزير الأول والسيد الوزير الأول وعد وأعطى التعليمات على أساس أن يبدأ الحوار ليستمر بالنسبة للجان التي تشكلت في إطار وزارة التشغيل في أقرب الآجال حتى يمكن الآن يمكن بالنسبة للقطاع العام هناك تطور وتقدم ولكن بالنسبة للقطاع الخاص لابد أن يكون هناك مجهود كذلك من طرف أرباب العمل من أن تسوى عدد من النزاعات التي مازالت معلقة بالنسبة للطبقة العاملة وهذا هو حرصنا وهذا ما أدفع إليه كذلك شخصيا كوزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان لأن كل الحوار الذي يروج هنا أنقله بكل أمانة ووفاء وأدافع عنه أمام الحكومة وفي كل الواجهات.

شكرا للسيد الرئيس وللسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للأستاذ عمر الإدريسي رئيس الفريق الكونفدرالي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عمر الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المحترمين،

أولا أثرت نقطة نظام لكي نوضح للرأي العام لسنا هنا في مجال المزايدة على بعضنا على البعض، لسنا مستعدين لكي يعطينا أيا كان درسا في الوطنية وفي الغيرة على البلاد. نحن الطبقة العاملة أدينا الكثير على هذه البلاد والخاص والعام يعرف ذلك بمن فيهم السيد الوزير.

الآن السيد الوزير يقول أنه كاين حوار، يقول أنه في الإحاطة ديالنا زايدنا، ما زايدنا على أحد والدليل على ذلك الأسبوع الفارط أيها الإخوان سمعتم كاملين الإحاطة اللي درنا اللي كناشدو فيها الحوار، هل في بلد ديمقراطي يولي خصك تبكي وتندب وترغب باش يكون حوار؟ هذا في زمن التغيير الذي راهنا عليه ومهدنا الطريق لكي تكون هناك حكومة التغيير.

فعلا كاين حوار مع رجال التعليم وقلنا ذلك وصفقنا لذلك وقلنا أن نتائج الحوار مع رجال التعليم لم ترق إلى المطالب الحقيقية لرجال التعليم وقلنا أنه فعلا كاين فئات أخرى تعمل في التعليم لم تسو وضعيتها ما قلناش لا لذلك الشي اللي داز، ما انفيناش.

الحوار مع العمال البلديات وها الكاتب العام ديال النقابة ديال البلديات ها هو معنا، واش تسمحوا له ياخذ الكلمة يقول لكم أشنو؟ لهذا حنا لما تطالب بالحوار كمركزية، نطالب بحوار جدي ومسؤول لمناقشة أوضاع الطبقة العاملة وكافة المأجورين في البلاد لأن الكارثة الآن الكل يعيشها.

السيد الوزير يمكن تقلق لأننا نعتنا الحكومة بنعوت لم نندم ولن نندم على ما قلناه، نتشبث بما قلناه، لأن في حكومة التغيير ها البحارة كيتسلخوا في أكادير، كيستلخوا في قاع الصحراء في طانطان، كيتسلخوا أمام البرلمان، هذا في زمان التغيير.. ولهذا السيد الوزير أرجوكم، إذا كنتم فعلا ديمقراطيين وترغبون في الحوار، الحكومة ديالكم بغات الحوار اليوم أرسلنا إليكم، طالبنا اليوم وراسلنا كل الفرق داخل المجلس نطالب بسؤال محوري حول الحوار ووضعية المأجورين في هذه البلاد. لكن الحكومة لم تجب والحوار طالبنا به الأسبوع الفارط هذه 8 أيام ولم تجب

ولحد الساعة لم تجب ولهذا لا يقال لنا إذا ركبنا راسنا حتى حنا وطلعت لنا الكناوية ما يلومنا أحد.

لكن المسؤولية والغيرة ديالنا على بلادنا كتخلينا نديرو شي شوية ديال الفرانات، هاذ ملتمس الرقابة فهو حق دستوري، ينص عليه دستور البلاد أسمى قانون مارسناه وكيظهر هذا هو الذي أربك الحكومة واصدر من السيد الوزير كلام، نحن نسجله بارتياح على أنه لم يقصدنا بهذا الكلام ولم يقصد أحد بهذا الكلام، على الأقل لا مركزيتنا ولا داخل هذه القبة. نحن نتمنى أن يكون ذلك من صميم القلب.

فمرة أخرى نقول للسيد الوزير قولوا لحكومتكم لقد وصل السيل الزبى حنا عندنا غيرة على بلادنا، كونوا في نفس الغيرة ديالنا على بلادنا ونعملوا جميع اليد في اليد لتفادي ما لا يمكن أن تحمد عقباه والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري من أجل إحاطة المجلس علما طبقا للفصل 128 من القانون الداخلي، فليتفضل السيد الرئيس مشكورا.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

أنا بدوري قبل أن أدخل للإحاطة، أريد أن أقول للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان على أنه وهو الذي يعيب على رؤساء الفرق أنهم يأتون بإحاطات في شكل أسئلة شفوية، هذا ما يدفعنا إليه إلا غياب الحكومة أو الاستجابة ديال الحكومة على الرد على الأسئلة الآنية، الأسئلة التي تشغل جميع شرائح المجتمع. فنفس السؤال الذي تقدم به الفريق الكونفدرالي، تقدمنا به على أساس أنه يكون سؤالا محوريا ولكن مع كامل الأسف الحكومة دائما تتجاهل أسئلة فرق المعارضة الآنية تتجاهلها وهذا تكرر عدة مرات ولا حظنا أن بعض الفرق ديال الأغلبية كتجي من وراء ما كنقدمو حنا سؤال آني، كتجي بأسبوع أو أسبوعين وكتستجيب لها الحكومة. مما يحتم علينا أننا نلتجئ للإحاطة التي نعتبرها حق دستوري.

كدليل على هذا الموضوع اللي أنا غادي نحيط به المجلس هو أننا سبق لنا قدمناه في الأسبوع الفارط والحكومة لم تستجب مع العلم أنه موضوع حساس.

قلت الإحاطة، السيد الرئيس، هي تتعلق بقطاع مجتمعي كبير هو قطاع الصناعة التقليدية.

إن الصانع التقليدي، أيها الإخوان الأعزاء، كان له الدور الطلائعي ولا زال في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار والصادرات وتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة رغم معاناته الكبيرة والمؤلمة بارتفاع سعر الضريبة وارتفاع ثمن المواد الأولية وغياب سياسة حكومية واضحة الاستراتيجيات والمعالم للنهوض بهذا القطاع الذي يعاني من ضعف التمويل بل من انعدامه.

فكما تعلمون فإن البنك الشعبي يعتبر الممول الوحيد لقطاع الصناعة التقليدية من حيث منح القروض، كما يعتبر الصانع التقليدي من المؤسسين لهذه المؤسسة البنكية التي حققت نجاحا استثماريا كبيرا ومشاريع مالية ضخمة من حيث تعاملها معه، فكان أن تنكرت هذه المؤسسة لتضحيات الصناع التقليديين في غياب أي بديل، ذلك أن البنك الشعبي أصبح يطالب الصانع بنفس الوثائق التي تطالب باقي الأبناك لمنح القروض وهي وثيقة تعجيزية بالنسبة للصانع التقليدي.

وفي هذا الصدد لم تحترم الاتفاقية المبرمة بين البنك الشعبي ووزارة الصناعة التقليدية وجامعة الغرف المهنية التي تنص على توفير جميع التسهيلات لتبسيط مسطرة منح القروض ولكن المؤسسة المذكورة تنصلت من التزامات هذه الاتفاقية واعتمدت القانون 95 - 15 المصادقة عليه سنة 96. غير أن إدارة البنك الشعبي لم تشرع في تطبيقه إلا في بداية السنة الجارية وهو ما يطرح سؤالا كبيرا، لماذا تلح إدارة البنك الشعبي على فرض الأصل التجاري على الصناع الراغبين في القروض؟ وقد سبق لمجلس غرفة الصناعة التقليدية لولاية مراكش وإقليم قلعة السراغنة في دورة أبريل وجمد عملية القروض احتجاجا على فرض الأصل التجاري لأن البنك المذكور لم يراع خصوصيات الصناع التقليديين بمدينة مراكش الذين تشتغل أغلبيتهم بالمنازل والبيوت وهو ما لا يسمح لهم بالحصول على أصل تجاري كما أن هذه الأغلبية تضم نساء وشباب ورجال.

وقد اتفق على أن قرض 10 آلاف درهم يجب أن يعفى طالبوه من وثيقة الأصل التجاري لكن دون جدوى، الشيء الذي يطرح صعوبة وجود مخاطب في هذا الإطار وإذن صياغة لتمكين الصانع التقليدي من تنمية رأسمالهم البسيط أصلا في وقت نتحدث فيه عن محاربة الفقر الحضري بالمدن.

ولإحاطتكم علما فإن الصناع التقليديين بولاية مراكش وإقليم قلعة السراغنة يعيشون حالة تذمر ويأس كبير، جراء تطبيق هذا الإجراء، الشيء الذي يتطلب على وجه الاستعجال البحث عن بدائل للخروج من هذه المعضلة. وفي هذا الصدد لابد مراعاة وضعية الصناع التقليديين بمراكش لأنهم بسطاء في الأصل، مبدعون داخل بيوتهم وليست دكاكينهم تمكنهم من الحصول على أصل تجاري.

فقلت هذه الإحاطة، السيد الوزير، هي الآن حالة طارئة وتيخص الحكومة تستجيب لها ولكن مع كامل الأسف دائما الحكومة تغض الطرف على بعض المشاكل اللي من هاذ النوع. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس، الكلمة في نفس الإطار للسيد رئيس فريق الاتحاد الديمقراطي وفي غيابه مع متمنياتنا له بالشفاء العاجل أعطي الكلمة لمن ينوب عنه لإحاطة المجلس علما، فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار بوسلهام بيتة:

السيد الرئيس،

نود أن نشير من خلال هذه الإحاطة إلى قضية خطيرة جدا ويتعلق الأمر بوفاة أحد التلميذات على يد معلمتها داخل الحجرة بمدرسة الفتح بقرية أركمان بإقليم الناظور من جراء الضرب المبرح وذلك يوم الجمعة الماضي.

ويشكل هذا الاعتداء وجها من وجوه خرق حقوق الطفل بالعالم القروي وانعدام المراقبة للتسيير العادي للمدارس بالبادية. حيث هذا في الوقت الذي ننادي فيه بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الطفل بصفة خاصة وللإشارة فإن هذه الجريمة الشنعاء صادفت احتفال أطفال العالم باليوم العالمي لحقوق الطفل بالأمم المتحدة، والسلام وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. حضرات السادة الوزراء، حضرات السادة المستشارين، نستهل جدول أعمال اليوم بالسؤال الآني موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول مادة الشعير للمستشارين المحترمين السادة مبارك السباعي، عمر محب، ابراهيم فضلي إدريس علام ومحمد جوهري. إذا سمحتم هناك نقطة نظام للأستاذ تيتنى العلوي.. من فضلكم دخلنا في جدول الأعمال فإن سمحتم باقي لنا ساعتين ديال الوقت والأسئلة عندنا عددهم 18 إذا كان الأمر يتعلق بتسيير الجلسة فمرحبا وإذا كان غير ذلك أرجوكم أن نربح الوقت جميعا تيتنى؟ الكلمة للأستاذ تيتنى العلوي.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوي:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، الإخوة المستشارين،

طلبت نقطة نظام، ابتداء لما انطلقت الجلسة لأن نقطة نظام تتعلق بالطبع بالتسيير ماشي التسيير ديال الجلسة ولكن تسيير المجلس ككل.

حنا طلبنا بأن يكون سؤال محوري حول قضية الحوار الاجتماعي لو كان قبلت الحكومة هذا السؤال المحوري، ماكناش نوصلو لهاذ الحالة اللي وصلنا لها وكان يمكننا نتغلبو على هاذ الأمور كلها لأنه الآن كاين تناقض كبير كنعيشوه الآن في عالم الشغل.

الحكومة تقول أنا استجبت ودرت حوار اجتماعي وحققت مطالب حنا كنقولو ما كاينش. كان على الأقل تجي الحكومة وتسمع منا وترد علينا وتقول الإيجابيات ديالها ونشوفو السلبيات ديالها ويمكن لنا نخرجو من هاذ الإطار هذا. لأن الوقت فاش كنتكلمو الآن السيد الرئيس والسيد والسيد الوزير وقال أنه كاين حوار وكاين كذا، راه عندنا مؤسسات شهرين ديال الإضراب ماكاينش.

اللي قال لهم حتى السلام عليكم، اعطيكم مثال سيور شهرين ديال الإضراب وحتى شي واحد لا من السلطات ولا من الحكومة ما جات تحل هاذ الإشكالية، زد عليها التقنيين، زد عليها البلديات زد..معى واحد العدد ديال الأمور.

لهذا كواجب وطالبنا وعدد ديال الفرق طالبوا أن يكون سؤال محوري حول مشكل الحوار الاجتماعي لو كان تغلبنا على واحد العدد ديال للأمور ونسمعو من الحكومة، كتقول الحكومة أنها دارت، تقول لنا أشنو دارت وحنا نوضحو لها الآن الوضع الاجتماعي الخطير اللي كنعيشوه.

فلهذا ماغاديش نبقاو ونتعاملو دائما ولابد ماندیرو نقطة نظام ولابد ماندیرو إحاطات باش يمكن لنا نوضحو هاذ الأمور.

يجب إيجاد حل لهذه القضية طبقا للقانون الداخلي وطبقا للدستور لأنه ما نبقاوش نخليو الأمور تمر حتى أنه تستفحل الأمور وكندخلو في واحد المواقف اللي حقيقة كتسيء لنا جميعا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

فعلا أخبركم السيد المستشار المحترم أن المكتب توصل بالسؤال المشار إليه وأحاله على الحكومة في انتظار استعداد الحكومة سيبرمج في جدول أعمال إحدى الجلسات المقبلة إن شاء الله. ننتقل.. السي عبد القادر تفضل.

المستشار السيد عبد القادر أزريع:

الاتجاه وبتركيز شديد أنه فريقي الفريق الكونفدرالي تقدم بسؤال محوري حول مسألة الحوار الاجتماعي واللي كنا بغينا فيه بالفعل كما أشار الأخ تيتنى العلوي أنه يكون حوار حقيقي مع الحكومة باش نكونو واضحين أمام الرأي العام والشعب المغربي.

نوضح نقطة أساسية هو أن الحوار القطاعي في قطاع التعليم كان، في قطاع الصحة العمومية كان قطاع البلديات ماكاينش، في القطاع الخاص والقطاع شبه العام، الفوسفاط ماكينش الحوار، سيكون وقع الاتفاق ولم تنفذ الحكومة الالتزام إلى آخره واللائحة طويلة، كنا بغينا نتجاورو مع الحكومة هنا. إذن فطرح الفريق الكونفدرالي لملتمس الرقابة حول أداء العمل الحكومي بخصوص المسألة الاجتماعية لأنها تتجه إلى التوازنات المالية وحنا كنا دائما ضد التوازنات المالية وأغلب مشكلي الأغلبية الحكومية كانت في يوما ما ضد سياسة التوازنات المالية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

كما أشرت إلى ذلك سابقا فالأسئلة كلها أخبرت بها الحكومة نحن في انتظار جواب إيجابي ستبرمج هذه

الأسئلة، إن شاء الله في الأسابيع المقبلة. ننتقل إلى السؤال الآني وهو يتعلق بالشعير.. أرجوكم السيد الوزير باختصار شديد.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

غير باش نخبر بأن السيد وزير التشغيل كان يتابع عن كتب هذه الجلسة وبعث لي الآن برسالة يقول فيها بأن جلسات الحوار سوف تنطلق يوم 4 يونيو المقبل وستستمر طيلة هذا الشهر (طيلة يونيو) وقد تم بعث (فاكسات) في الموضوع إلى جميع الأطراف. إذن أعتقد بأنه هذا المشكل حل ولكن في نفس الوقت أقول بأن السؤال المحوري نحن نوافق على أن يبرمج في أية جلسة ويكون موضوع نقاش واضح وبين أمام الجميع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على هذا النبأ السار وننتقل إلى السؤال المتعلق بوزارة الفلاحة حول مادة الشعير للمستشارين المحترمين السادة مبارك السباعي، عمر محب، ابراهيم فضلي، إدريس علام، ومحمد جوهري، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال مشكورا.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين المحترمين،

تعتبر التقلبات المناخية والتساقطات المطرية غير المنتظمة التي تعرفها بلادنا في السنوات الأخيرة من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالعديد من الفلاحين إلى إنتاج وزراعة مادة الشعير، حيث أصبحت زراعتها منتشرة في العديد من أقاليم المملكة ومن بينها إقليم آسفي، لكن الانخفاض المفاجئ لأثمنة هذه المادة والتي وصلت لأقل من 130 درهم للقنطار جعل الفلاحين المنتجين لها يعيشون مأساة حقيقية، حيث أصبحوا غير قادرين على مواجهة أبسط الديون المستحقة عليهم فبالأحرى استردادات الديون للصندوق الوطني للقروض الفلاحي ومواجهة تكاليف الموسم الفلاحي المقبل، ويوجد العديد منهم اليوم على حافة الإفلاس والتشرد.

ولنوضح السيد الوزير أن هذه المادة لا تزرع إلا في الأراضي الوعرة ولا تزرع في الأراضي الخصبة ولهذا حتى آلات الحصاد ما تيدخلوش لها والجرارات ما تيدخلوش لها، هذا كيرجع للفلاح باش ياخذ واحد العدد ديال اليد العاملة باش يشغلها وهاذ الفلاح اللي وصل عليه هاذ العام الحصاد 80 درهم بغض النظر عن الأكل والشرب ديال هاذ الخدام.

وهاذ الفلاح باش نوضح للسيد الوزير البهائم اللي بقوا على الموت ذاك الشي اللي بقى باعوا باش حصد هاذيك الشعيرة والآن كيدي حمولة ديال الشعير كيشد فيها مليون ولا مليون و 200، فاين غادي يرد هاذ الفلاح راسو؟

لذا نسائلكم السيد الوزير، لماذا لم تفكر وزارتكم الوصية في مصير هذه الشريحة الهامة من الفلاحين المنتجين لمادة الشعير؟ لماذا لم تتدخل وزارتكم لمساعدتهم بعد الانخفاض المفاجئ الذي عرفته أثمنة مادة الشعير؟ أين تتجلى سياستكم لضمان وحماية المنتوج الوطني لا من الشعير ولا من القمح ولا من الفارينة ولا حتى من القطاني؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية المحترم، فليتفضل مشكورا.

السيد اسماعيل العلوي وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

أظن أن الجميع يعلم، وأنتم السادة المستشارون أصحاب السؤال أكثر من غيركم، أن بلادنا هي بلاد إنتاج الشعير بالأساس والشعير كان منتشرا في وطننا مند عهود غابرة ولم ينتظر الفلاحون الجفاف للخوض في إنتاج مادة الشعير.

إضافة إلى هذا، لابد أن نوضح شيء فيما يخص الأسعار، فلقد أشرتم إلى أن الأسعار الآن بشكل عام عبر الوطن هي دون 150 درهم للقنطار، اسمحوا لي بأن أصحح هذه المعطيات، فإذا كانت منطقة أسفي تتراوح فيها الأسعار ما بين 140 و150 درهم، فإنها تصل في منطقة أكادير مثلا إلى 180 حتى 190 درهم للقنطار مرورا بمنطقة مراكش 140 - 160، الصويرة 150 - 160، الجديدة 150 - 160. معنى هذا أنه لا يمكننا أن نعمم وأن نعتبر بأن الثمن الذي لاحظتموه في منطقة معينة موجود في الوطن برمته، هناك تفاوت حسب المناطق.

والآن أنتقل إلى الأسئلة التي تفضلتم بها. فيما يخص العناية بفئة منتجي الشعير أود أن أذكر أنهم يمثلون السواد الأعظم من الفلاحين وأن حكومة التناوب التوافقي تسعى دائما إلى العناية أكثر ما يمكن بالمنتجين الصغار الذين لم يعتن بهم أحد منذ عقود من الزمن وأظن لا يمكن أن نصحح ما أفسده الدهر لمدة طويلة من الزمن في فترة وجيزة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، أود أن أذكر بأن الذين استفادوا من الاتفاقية المتعلقة بالقرض الفلاحي كانوا أساسا الفلاحين الصغار ومن ضمنهم طبعا منتجو الشعير.

فيما يخص السؤال الثاني المتعلق بحمايتهم، لابد أن نذكر بأن منذ أزيد من 10 سنوات سوق الحبوب أصبحت سوقا حرة ولا يمكن أن نعود بهذا الأمر إلى هذه الحكومة الحالية. تحرير سوق الحبوب يعود إلى أزيد من 10 سنوات ومن دون شك أن هناك بعض الفئات السياسية المتواجدة هنا هي التي كانت تقوم بتدبير الشأن العام آنذاك.

فيما يخص حماية منتجي الشعير، لا بد أن أقول بأنه في هذا المضمار وحماية المنتوج هناك قرارات متصلة بالجمرك وكذلك إجراءات متصلة بتحسين الإنتاج وتحسين وسائل الإنتاج، وهذا ما نقوم به بإضرار، علما منا أن الفلاحين الصغار هم الذين ينتجون الشعير وهم الذين في حاجة أكثر من غيرهم بالمساعدة وبالدعم.

هذا ما يمكن أن نقوله السيد الرئيس، وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمين، إخواني المستشارين،

نشكر السيد الوزير على الاجابة ديالو. السيد الوزير هاذ السؤال درناه، حنا بغينا وزارة الفلاحة تحمي المنتوج الوطني. إذا كان هاذ الشعير في أكادير بـ190 و 180، أنتم عندكم تجار اللي هم منظمين التعاونيات منظمين اللي يعطيو ذاك prix de stockage ديال 4 درهم والتعاونيات ياخذو هاذ الشعير من عند الفلاح اللي أصبح كيدير 130 و 140 وبيعوه لأكادير بـ190. خذوخ غير بـ170 وخذوه بيعوه ب 180.

راه الشعير 130 داير حشومة "اروايزة" اللي عامرة دوا كتير 150 - 160 والشعير بـ130 - 140 باش باعوا الفلاح.

هنا اللي كنطلب السيد الوزير انتما راه عندكم تجار اللي هم منظمين واللي هم كاين الدعم، كاين prime de stockage 4 دراهم اعطوها للتجار وياخذوا. هذاك الشعير يصونوه حشومة نبيعو المنتوج اليوم وغدا نجيبوه من دول أخرى ونمشيو نسعاو شعير آخر.

حنا آش كنطالبو؟ كنطالبو حماية الفلاح اللي خصكم تحميوه اليوم من هاذ الشي.

السيد الوزير، الله يخليك، الفارينة كنشكركم على الثمن ديالها اللي خليتوه في السنة اللي فاتت 250 الفارينة دايرة الدولة والقمح والشعير هو اللي طارح لنا هاذ المشكل والفلاح اليوم هو أكبر مغامر، مقيوم عليه الهكتار ب 400 ألف فرنك باش يتقام على الفلاح اليوم. السيد المستشار اللي قال لك تقام عليه بـ200 ألف فرنك ديال الحصاد باش تقام عليه ماشي 180. هذا هو اللي بغينا الحكومة ديالكم بغيناها تعاون الفلاح. خذوا هاذ الشعير أنتم ب 170 وبيعوه لأكادير ب 190. هاذي هي الحماية اللي بغينا السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس،

فقط من أجل التوضيح، لابد أن نقول أولا بأن التعاونيات هي تعاونيات وليست تحت إمرة الدولة، فإضافة إلى هذا أود أن أذكر أنه في السنة الماضية، قامت الدولة بإيعاز منكم في غالب الأحيان بمحاولة اقتناء عدد من القناطر من الشعير قصد توفير مخزون بغية وضعه رهن إشارة المنتجين وقد كانت هذه الكمية هي 300 ألف قنطار وما لاحظناه هو أن العروض المقدمة من لدن التعاونيات لم تتعد 8% من هذا البرنامج، معنى هذا أن الدولة تقوم بتقديم المنح التي اشترتم إليها ولكن يبقى أن السوق الحر والمتعاملين يتصرفون حسب أهوائهم وحسب مصالحهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى بقية الأسئلة المدرجة في جدول أعمال اليوم وهي أيضا موجهة إلى السيد وزير الفلاحة وسنبدأ بسؤال حول إنقاذ بعض المناطق الفلاحية ومشكلة ملوحة مياه السقي للمستشارين المحترمين السادة بوشعيب الهلالي، عبد الجبار بوملحة ومحمد المنصوري، فليتفضل الاستاذ بوشعيب الهلالي لشرح السؤال.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

سيدي الرئيس، حضرات المستشارين المحترمين،

السؤال المطروح حول ملوحة المياه الصالحة للسقي وأريد أن أشير السيد الرئيس على أن السؤال انتظر 10 شهور للجواب عليه.

في هذه الفترة ديال 10 أشهر التي وضعنا فيها هذا السؤال توسعت المناطق التي بها ملوحة، في المناطق البورية وفي المناطق المسقية.

وأريد أن أشير السيد الرئيس المحترم على أن طريقة بحث على المياه الموجودة في الآبار هي طرق للبحث تقليدية. وكما هو معروف بالدفع ديال الفلاحة على البحث على المياه الصالحة للسقي هو كما يعلم الجميع السنوات الصعبة المستمرة هذه 4 سنوات والآن السؤال المطروح هو ما رأى المسؤولين المختصين علميا في المياه الجوفية في المناطق التي توسعت فيها هذه العاهة أي عاهة المياه التي تخلق للفلاحة مشاكل متدهورة بكيفية مستمرة.

ما رأي المختصين؟ وما العمل العلمي في هذه العاهة التي تتوسع من منطقة إلى منطقة؟ ونتمنى مخلصين من السيد الوزير المحترم المعروف باحترامنا له هو الجواب بكيفية علمية وبكيفية نرى فيها حلا لمشكل الملوحة لأنه إذا استمرينا في الأجوبة بالكيفية العادية، ستبقى هذه العاهة تجعل من المناطق، مناطق تخسر بها الفلاحة ويتدهور فيها الإنتاج ونصل إلى نتيجة غير مشرفة. وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للاجابة عن السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

إن ارتفاع نسبة الملوحة في المياه الجوفية يعود بالأساس، وهذا في علم الجميع، إلى كثافة استغلال تلك الفرشة المائية بدون انتظام وبدون احترام القوانين الجاري بها العمل. فلابد أن نصارح أنفسنا وأن نقول الحقيقة كما هي.

ففي المناطق المجاورة للبحر عدد من السادة الفلاحين، ملاكي الحيازات يقومون بحفر الآبار أحيانا دون الحصول على إذن ودون اعتبار للتسرب الطبيعي لمياه البحر في هذه السديمة عندما يقل حجمها. ففعلا هذا أدى بالنسبة للمنطقة التي أشار إليها السادة المستشارون في سؤالهم إلى تقليص المساحة للفلاحة بالثلث 3200 هكتار، ضعفنا في 1000 هكتار. فهذا فعلا شيء خطير وخطير جدا لا يحق لنا أن نتركه يستمر.

وفعلا الوزارة قامت بمحاولة استدراك هذا الأمر منذ نهاية التسعينات واستطاعت بذلك أن تنقذ 465 هكتار في مرحلة أولى والآن نقوم بدراسة من أجل إنقاذ 2500 هكتار تهم 346 مزارع وذلك بتخصيص 12 مليون متر مكعب انطلاقا من نهر أم الربيع لإنقاذ هذه المنطقة.

من دون شك أن الجمعيات، جمعيات مستعملي الماء الصالح للفلاحة ستمكن من تعبئتها من أجل الرفع من وعي الفلاحين وجعلهم يكونون متيقنين من أن المحافظة في استغلال هذه السديمات المائية لن يعود بالخير بالنسبة للجميع. علينا أن نحدم بعقلانية وأن نتسم في سلوكنا وفي تصرفاتنا في ميدان الفلاحة بالحفاظ على الثروة التي يمثلها الماء وتمثلها التربة والطبيعة بشكل عام. فلا بد أن ننتقل من العمل العشوائي إلى العمل المعقلن وهذا ما ننتظره من لدن الجميع. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، من أجل التعقيب الكلمة للأستاذ بوشعيب الهلالي.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

حقيقة السيد الوزير لما تكلم، يجب علينا جميعا أن نحافظ على ثروتنا في مناطق المياه الصالحة للسقي، فقط أريد أن أوصل إلى السيد الوزير المحترم على أن حفر الآبار التي أشرت إليها في السؤال هي بتوجيه وبنصائح من المختصين في مكاتب جهوية وعلى أن الفلاحة الذين يتعاطون للبحث عن المياه الصالحة ولا مياه مالحة هما من نصائح مختصين من وزارة الفلاحة وهذا هو الموضوع تدخل السيد الوزير للحد من هاته النصائح الغير العلمية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس،

طبعا لا نفرض نصائح المختصين في الوزارة على أي كان فإذا أراد السادة الفلاحون أن يستغنوا عن هذه النصائح فلهم ذلك. فأظن لا بد أن نقول الأمور كما هي. في الواقع أننا لا نعمل كثير بنصائح التقنيين ونقوم أحيانا بعمل عشوائي، مما يؤدي إلى مثل هذه الكوارث التي أشرنا إليها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، سؤال آخر موجه لكم السيد الوزير يتعلق بغياب استراتيجية بديلة لتدبير القطاع الفلاحي للمستشارين المحترمين السيدين نجيب أبضالص، ومحمد بن الشايب، فليتفضل الأستاذ نجيب أبضالص مشكورا.

المستشار السيد نجيب أبضالص:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارين المحترمين،

لقد أعطت الحكومة في برنامجها المقدم أمام البرلمان الأولوية للرفع من مستوى العالم القروي عندما التزمت بتطبيق سياسة فلاحية إرادية ومتجانسة لتمكين البلاد من توفير الشروط وتحقيق الأمن الغذائي.

ولهذه الغاية تعهدت بإنشاء لجنة وزارية دائمة وإطار للتشاور مع المنظمات المهنية الفلاحية. وفي نفس السياق التزمت الحكومة ببلورة استراتيجية في التنمية القروية المندمجة، آخذا بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية بهدف التقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية وتحسين مستوى عيش السكان القرويين.

ورغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة لتحسين أوضاع البادية، سواء فيما يخص الماء الشروب أو المسالك الطرقية أو التدابير الاستعجالية لمواجهة آثار الجفاف. والملاحظ غياب التدابير الملموسة الكفيلة بتنمية العالم القروي تنمية مندمجة وشمولية ومتكاملة أرضا وإنسانا في غياب تصور محكم وخطة واضحة المعالم وبرنامج محدد على المستوى القريب والمتوسط والبعيد لتمكين البادية من شروط التنمية الحقيقية من طرف جميع المتدخلين بما في ذلك المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي التي ظل دورها ضعيفا في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بمجال التأطير والتدخل المباشر في كل ما يتعلق بالإنتاج الفلاحي وتتبع

مراحله إلى جانب الفلاح حتى تكون المردودية أفضل في أفق تحقيق التنمية القروية المستديمة يصبح معها العالم القروي أوراش للتطور الاقتصادي والإنعاش الاجتماعي.

وهذا ما دفعنا إلى التساؤل هل يمكن للسيد الوزير أن يطلع المجلس الموقر ومن خلال الرأي العام الوطني على الخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية القروية المندمجة وإلى أي مدى تم تطبيق هذه الاستراتيجية على أرض الواقع؟ وأي دور أوكل إلى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي في هذا المجال باعتبارها إحدى الآليات المرتبطة ارتباطا مباشرا بهذا الموضوع الحيوي؟ وهل تمكنت الوزارة من الوقوف على الوضعية الحقيقية التي تعرفها هذه المكاتب بالنظر للمشاكل التي تعاني منها وانعكاس ذلك على المهام المنوطة بها؟ وما هي التدابير المتخذة لجعل هذه المكاتب في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقها؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

نود أن نذكر بأن السؤال الذي نجيب عليه اليوم طرح بتاريخ 29 نونبر 1999 أي قبل أظن سنتين ونصف إن لم يكن أكثر وأتى هذا السؤال بعد تنظيم لقاء وطني، كان الهدف منه هو وضع استراتيجية تنموية للفلاحة في أفق 2020. وهذا الملتقى الذي ساهم في العديد من أعضاء هذا المجلس الموقر اجتمع في يوليوز 1999.

وانطلاقا من الخلاصات التي وصل إليها هذا الملتقى وهذه المناظرة الوطنية فطبعا تشكل المخطط الخماسي 2000 - 2004 الإنطلاقة الأولية لتنفيذ توجهاتها، فهذه التوجهات يمكن أن أذكر بها فيما يلي:

- التخفيف من حدة التقلبات المناخية عن طريق تعزيز الري.
- تنمية الري التكميلي للحبوب وتحضير برنامج يهم مساحة 14 ألف هكتار في هذا المضمار.
- دعم استعمال تقنيات الري المتطورة المقتصدة في الماء.

وهكذا فوضع هذا المخطط برنامجا سيؤدي إلى تجهيز أزيد من 100 ألف هكتار في أفق 2004 - 2005.

- الرفع من مستوى العناية بالمناطق البورية والجبلية والواحات ولا سيما من خلال سبع مشاريع للاستثمار في المناطق غير المسقية على مساحة تناهز مليون هكتار في إطار قانون 94 - 33.
- الاستجابة لمتطلبات تنافسية الفلاحة المغربية اتجاه تحديات الانفتاح وتقوية دور القطاع الخصوصي.
- كذلك كان هناك تقوية دور الدولة فيما يخص جودة المواد التي توضع في السوق صيانة لصحة المستهلك.

إذن هذه كلها إجراءات تندرج في إطار هذه الاستراتيجية وشرعنا في تطبيقها في إطار المخطط الذي صوتم عليه قبل سنوات والذي سينتهي مع مطلع سنة 2005.

فيما يتعلق بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، فعلا هذه المكاتب تعاني الكثير على المستوى المالي نتيجة تدينها بديون أتت من الخارج وكذلك نتيجة عدم تسديد مستحقات المياه من لدن الفلاحين والمزارعين ومعظم هؤلاء لم يسددوا ديونهم فيما يتصل بالماء الصالح للسقي، وبالتالي تجد هذه المكاتبة نفسها في أزمة مستمرة ولولا مساعدة الدولة لما كان في استطاعتها حتى تأدية رواتب وأجور العاملين بها.

من دون شك أن هناك نقائص كذلك على مستوى التدابير الإداري في بعض المكاتب ولكن يمكن أن نقول أن في الجملة منذ بعض السنوات منذ ثلاث أو أربع سنوات هناك صرامة فيما يخص المراقبة هناك صرامة وهناك كذلك حماس من طرف جميع الذين ينشطون في هذه المكاتب سعيا إلى تحسين الموارد، تحسين كذلك أوضاع الفلاحة والفلاحين.

من دون شك أن شح المال يمنع من القيام بعمل مصاحب يومي لدى الفلاحين وسنسعى جاهدين من أجل استدراك هذا الأمر إذا ما سمح الوقت بذلك. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.. في إطار التعقيب؟ لأن استنفدتم الوقت المخصص للسؤال والتعقيب كذلك.. أرجو الاختصار الكلمة لكم السيد المستشار باش نربحو الوقت لأن كاين عدد كبير ديال الأسئلة.

السيد المستشار:

السيد الوزير، حقيقة السؤال كان قديم اليوم عاد تمت الإجابة ديالو بعد سنة ونصف.

هي الاستراتيجية التي تمشي بها وزارة الفلاحة بعد المناظرة الفلاحية التي كانت مؤخرا وتم المخطط الخماسي ولكن نلاحظ غياب التشاور والتواصل المستمر مع وزارة الفلاحة حتى أن الإجراءات التي تتخذ دائما في غياب المهنيين وأعطي مثالا على ذلك السيد الوزير وهو معالجة المديونية مؤخرا من طرف الحكومة وإن كانت فيها إيجابيات لكن لم تعط النتائج المتوخاة نظرا لعدم إشراك المهنيين في مناقشة الإجراءات.

أعطي مثالا آخر هذه الإجراءات اللي هي حكومية وجوهرية كبيرة ولا تستشار المهنة في هذا المضمار كنظام التأمين عن الجفاف الذي اتخذ عام 95 إلى يومنا هذا في إطار تجريبي واتخذ في غياب المهنيين كذلك ولم يعط النتائج المتوخاة، مع أن المهنيين طالبوا بتعديله وتفعيله عدة مرات ولم تستجب الحكومة.

كذلك ارتفاع الأثمان المفاجئة لأثمان البذور الموسم الماضي اللي هي مادة حيوية والذي كان محل إجماع من طرف الحكومة ومن طرف الفاعلين ضمن إطار مخطط وطني للبذور الذي اعتمد كوثيقة وطنية وبالتالي تم التخلي عليه من طرف وزارة الفلاحة. المسائل التي لا تستشار فيها المهنة تتخذ إجراءات بشأنها والمخطط الوطني الذي تم التشاور حوله تم التخلي عنه هذه مشاكل خطيرة.

أخيرا الإجراءات الحكومية فيما يخص دعم وسائل السقي الموضعي، جاءت مرة أخرى الإجراءات بدون استشارة المهنيين ودون إشراكهم وجاءت بتعقيدات أكثر مع الأسف.

وبخصوص المكاتب الجهوية السيد الوزير بأنه هنا اعتراف حكومي، المكاتب الجهوية لا تقوم بدورها نظرا للاستدانة القوية ونظرا لعدم تمكن الفلاحين من أداء ما بذمتهم، إذن هذا يدل على أن الاستراتيجية المتخذة لم تعط النتائج المتوخاة وبالتالي يجب وضع استراتيجية.. أنا عندي اللائحة طويلة ولا تعطيني الوقت الكافي السيد الرئيس اعطيني دقيقة أو إثنين إذا سمحتم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أرجوكم الله يخليك عندنا الأسئلة كثيرة، ما بغيناش نسهلو المأمورية على حساب المستشارين.

السيد المستشار:

على كل حال السيد الرئيس، نحن نعيش آخر أيام الحكومة فما غاديش نتسناو استراتيجية اللي هي جديدة، نتمنى إن شاء الله نلتقي مع الحكومة القادمة إن شاء الله، إن كنت لنا البقاء وسنتذاكر في الاستراتيجيات، المهم اللي كيهمنا هو الموسم القادم، بغينا السيد الوزير أن يقوم بالاستعداد الكافي لاستقبال الموسم ولاتخاذ الإجراءات فيما يخص التمويلات والحد من الارتفاع وبالتالي جعل أثمان البذور وعوامل الإنتاج في متناول الفلاح ليس العكس. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السؤال الموالي موجه كذلك إلى السيد الوزير ويتعلق بالرسوم الجمركية المفروضة على البذور المستوردة للمستشارين المحترمين السادة محمد البطاح، كبور الماسي، سعيد التدلاوي، علي الخضراوي، محمد السلامي، محمد أيت مبارك، إسماعيل قيوح، عبد القادر لبريكي، محمد بلحسن وابراهيم السالمي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال مشكورا. الأستاذ السالمي.

المستشار السيد ابراهيم السالمي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم، السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، من المعلوم أن البرنامج الحكومي الذي تم إعداده تحت شعار التضامن مع العالم القروي والذي يتوخى كما هو معلوم القيام بإجراءات فورية لمواجهة الآثار السلبية للجفاف الذي عرفته بلادنا خلال سنتين متواليتين يتضمن سلسلة من الإجراءات لمساعدة ساكنة العالم القروي.

ومن المسلم به أن الجفاف أصبح هيكليا، مما يدعو إلى التعامل معه كمعطي أساسي في وضع التوقعات المالية والاقتصادية. ومن البديهي كذلك أن بلادنا أصبحت مجبرة أمام ضآلة المحصول الزراعي الوطني إلى استيراد البذور من أجل تغطية حاجيات السوق الداخلي.

وفي هذا الإطار يلاحظ أن الرسوم الجمركية المفروضة على البذور المستوردة مرتفعة مقارنة مع ضعف مورد الفلاح المغربي، مما يتطلب دعم الحكومة لهذا المنتوج..

وفي هذا السياق، نود أن نسأل سيادتكم سيدي الوزير عن التدابير التي تنوي الوزارة اتخاذها في اتجاه تخفيض الرسوم المفروضة على البذور المستوردة كشكل من أشكال الدعم للفلاح المغربي، حتى يتمكن من التغلب على المعوقات التي تعترضه بحلول الموسم الفلاحي؟ وشكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

كما في علم الجميع من دون شك البذور ما قبل الأساس والأساس الموجه للإكثار أو البذور غير المنتجة محليا لا يؤدى عليها سوى 2،5 % عند الاستيراد. أما البذور الموجهة للإنتاج وتخضع لرسوم تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من البذور، والجمارك تفرض عليها 54،5 % كمكس بالنسبة لدخولها أرض الوطن.

ومن الممكن أن ينخفض هذا المستوى إلى 49 % سنة 2005 نتيجة التفكيك التدريجي للتعرفة الجمركية طبقا لالتزام المغرب داخل المنظمة العالمية للتجارة.

وبالنسبة لبذور الزراعات الموجهة للتصدير، فيتم استيرادها بدون تأدية الرسوم الجمركية وذلك عن طريق الاستيراد المؤقت.

ونظرا لتوالي سنوات الجفاف، اضطرت بلادنا إلى استيراد البذور المختارة للحبوب وبعد أن تعذر عن الوزارة إقرار إعفاء هذه البذور من الرسوم الجمركية، بادرت إلى إرساء دعم يأخذ بعين الاعتبار قيمة الرسوم الجمركية وأثمنة البذور. عند الاستيراد حيث وصل هذا الدعم إلى 240 درهم للقنطار بالنسبة للشعير و201 درهم للقنطار بالنسبة للقمح الصلب.

وتفاديا لكل هذه الأشياء فتعمل الوزارة حاليا على تكثيف الجهود قصد ضمان تمويل كاف من جميع بذور الحبوب انطلاقا من الإنتاج المحلي ونعتمد كذلك في هذا المضمار على القطاع الخصوصي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السيد رئيس الفريق الديمقراطي تفضل

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير، إخواني المستشارين، السيد الوزير كنا نتمنى أن السؤال ديالنا تجاوبوا عليه بكل صراحة، وقلتم في الأخير كتعتمدو على القطاع الخصوصي، أنا معكم ولكن السيد الوزير، الشركات التابعين للدولة واللي المستشار المحترم السي بن الشايب ما كانتش عندو الشجاعة باش يقول "صوناكوص" بصريح العبارة نتمنى تقولو لنا الدعم اللي تتعطيو لهاذ الشركة والدور اللي كان خصها تقوم به هو تشجيع البذور، ماشي جلب البذور.

تكلمتم عن دعم ديال 240 درهم للقنطار، أنا أتمنى هاذ الدعم السيد الوزير، هاذ الشركة السياسة ديالها، الهدف ديالها من الإنشاء ديالها كشركة وطنية مع جميع الامتيازات اللي عندها على حساب قطاع الخواص واللي تتنافس معهم في السوق بطريقة غير شريفة واللي ما كتخليهمش يتشجعوا ويشتغلوا ويتوسعوا لأنه هي عندها امتيازات كبيرة تستعمل منشآت الدولة وتستعمل الموظفين ديال الدولة والمراكز الفلاحية وغير ذلك.

ورغم ذلك وكم من مرة السيد الوزير، فرق هنا داخل هذا المجلس سواء من مجلس النواب أو من هذا المجلس المحترم كاتبتم في الموضوع ديال هاذ الشركة وكنا نتمنى، السيد الوزير، أنه يتخذ حد مع هذه الشركة على الأقل ترجع للسياسة اللي من أجلها أنشئت وهذا علاش وأنا معكم لما أجبتم في مادة الشعير قلتم لبعض الإخوان ما أفسد في عقود من الزمن وحنا آسيدي هاذ الثلاثة وزراء تعاقبوا على هاذ الوزارة وكلهم كنشكيو بهاذ ولد المدير ماكاينش شي واحد اللي قدر يململو، ماعرفناش واش جبروت ولا اشكون هو هاذ السيد هذا؟ ولحد الآن باقي يستورد وباقي كيدير ما بغا والسياسة اللي بغا وكيف بغا. وهاهم شركات الخواص موجودين، ماخلاهم يشتغلوا، والدولة تراقبهم ما هاذوك الناس شجعوا الإنتاج الوطني في البذور، أهل يعقل حنا نجيبو الشعير من تونس؟ فهل يعقل السيد الوزير؟

أنا آسف السيد الوزير، مع العلم عندنا اعطيك مثال بسيط ألمانيا عندها 40 صنف ديال الحبوب جبلية وما عندها حتى جبل، مع العلم حنا نشوفو البحث الزراعي ديالنا هنا، تمنينا لو تعطاه غير 10% من ذاك الشي اللي معطي "الصوناكوص" لا من دعم ولا من تعاون ولا من سيارات وغير ذلك. فسياسة شركة صونا كوص هي التي أوصلتنا إلى ما وصلنا إليه الآن وهاذ الشي قلناه لكم مرارا وتكرارا وتمنينا هاذ الشركة هي دارت بحال OCE النهار الأول خلق للمراقبة وأصبح مكتب ديال التسويق وديال الإنتاج وديال التصدير وديال transit، هذا ما وقع هاذ الشركة، النهار الأول تخلقت باش تنتج البذور المحلية، فإذا به أصبحت شركة تجارية وتتعمل مع شركائها في الخارج ولغاية في نفس يعقوب واصبحت شركة ديال التجارة وديال التصدير وديال transit وحنا باقين غادين للهاوية وها حنا كما قلتم حنا العولمة على الأبواب ومدونة التجارة وحنا غادين نشوفو النتيجة ديال هاذ الشركة وجنا كنتمناو، السيد الوزير، على الأقل تاخذوا قرار في حق هذه الشركة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير،

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

أنا دائما أصارح المجلس وأتكلم معه بكل وضوح وبكل شفافية وأقول في هذا الصدد أن شركة صوناكوص تقوم حسب المستطاع بواجبها من أجل صيانة المصلحة الوطنية. وإذا كانت لكم بعض المؤاخذات عليها فأنتم أحرار في تكوين لجنة للتقصي للتعرف على ما يجري بهذه الشركة بشكل دقيق ومرحبا بهذه اللجنة إن قررتم إنشاءها، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي موجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة حول تدهور واحات النخيل ببلادنا للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسن، محمد السلامي، إبراهيم السالمي، عادل المعطي، سعيد التدلاوي، ميلود عفوت، واسماعيل قيوح، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال. **

المستشار السيد محمد بلحسن:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم. إخواني المستشارين،

من المعلوم أن التصريح الحكومي أولى للقطاع الفلاحي أهمية خاصة، نظرا لما لهذا الأخير من تأثير على النسيج الاقتصادي. ومن الاختيارات الحكومية الأساسية في هذا الشأن اعتماد استراتيجية للتنمية القروية المندمجة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية بهدف التقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية وتحسين مستوى عيش السكان في المناطق النائية.

ولا يخفى عليكم أن بعض المناطق في المملكة، مثل إقليم الراشيدية وفكيك وزاكورة وطاطا وورزازات تتوفر على واحة للنخيل تشكل مصدرا للعيش للعديد من الأسر. ويلاحظ أن المنتوج الوطني من التمور تناقص بنسبة %

60 تقريبا في السنة الفارطة. وهذه السنة حسب المؤشرات سيكون أكثر من ذلك والسبب راجع إلى عدم مساعدة الفلاحين ماديا وكذلك آثار الجفاف ومرض بيوض في المنطقة.

وأمام التدهور الذي تعرفه واحات النخيل ببلادنا والتي تشكل رصيدا وطنيا من واجبنا حمايته من الاندثار نود أن نسائل سيادتكم عن الإجراءات والتدابير التي تعتزم وزارتكم القيام بها من أجل حماية هذا الرصيد؟ وما هي أشكال الدعم التي يمكن تقديمها للفلاحين لمساعدتهم على إحياء الواحات التي بدأت تندثر بسبب العوامل المناخية والمادية المؤثرة سلبا على هذا القطاع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير لإجابة على السؤال، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

فعلا الجفاف ومرض البيوض أدى كلاهما إلى أن تقلصت مساحة الواحات من 150 ألف هكتار في بداية القرن الماضي إلى 44 ألف هكتار في بداية هذا القرن. فهذا معناه أن هذه بمثابة كارثة وطنية أصابت نخيلنا وواحتنا.

طبعا سنوات الجفاف الأخيرة منذ 20 سنة لم تساعد على تحسين الأوضاع رغم المجهودات التي بذلت ويمكن أن أقول بالنسبة لما قامت به هذه الحكومة أنه منذ 1999، قامت بما يلي:

1 - دعم البحث الزراعي من خلال مواصلة برنامج التنقيب والبحث عن سلالات الخلط الجديدة والجيدة التي من شأنها أن تكافح مرض البيوض.

2 - إحداث مركز تقني نموذجي للنخيل على مستوى محطة التجارب بزاكورة.

3 - مواصلة التوزيع المجاني للأغراس الأنبوية أي الأغراس التي يقع نوع من اكثارها عن طريق les vitro-plans.

4 - مواصلة تثمين المنتوج وتحسين ظروف إنتاج التمور وتقييم الدعم الضروري للمنظمات المهنية وللهيئات الممثلة للمنتجين لكل من ورزازات وزاكورة والراشيدية و 200 ألف درهم.

في إطار المجهودات المبذولة من أجل المحافظة على الواحات وإنقاذها من الأندثار أما الإعلان بتاريخ 5 أكتوبر 2001 بزاكورة عن إحداث محمية المحيط الحيوي بواحات الجنوب المغربي بمساعدة من اليونسكو.

وفي إطار التعاون الذي يجمع بين المغرب ودولة الإمارات العربية فمن المرتقب أن تعرف منطقة تافيلالت والشروع قريبا في إنجاز مشروع هام لغرس مليون نخلة على مدى 11 سنة. كما تدرس الوزارة إمكانية إحداث مركز جهوي للبحث الزراعي متخصص في الزراعات الصحراوية وبشكل أدق الزراعات الواحاتية يرمي إلى وضع أسس تنمية مستديمة بهذه المناطق.

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب الأستاذ محمد بلحسن.

المستشار السيد محمد بلحسن:

السيد الوزير، حقيقة يكفينا الاعتراف، لما اعترفتم بأنه الجفاف وهذه المسائل اللي قلتو ولكن السيد الرئيس ولكن الهدف من هذا السيد الوزير، الهدف من السؤال ديالنا هو بغينا باش واحات النخيل كما كاين التشجيع ديال الأشجار المثمرة في مناطق أخرى فيها العنب بغينا باش تكون حتى هاذ المساعدة، الناس ديال تافيلالت ديال وزارات لهاذ النخيل لأنه لما كنمشيو باش غادي ياخذوا المساعدات كيقولوا لهم لا، لأنه النخل ماداخلش في هاذ البرنامج. واللي كنطلبو منكم السيد الوزير هو أنه حتى القضية ديال ذاك les système goütte à goütte ديال السقي بالتنقيط، بغينا حتى أشجار النخيل يستفيدوا من هاذيك المساعدة اللي كيستافدوا منها الزيتون والدالية وبغينا باش، السيد الوزير، إذا يمكن لكم تدخلوا هذا في البرنامج ديال التشجيعات اللي تعطى للفلاحين.

ورغم ذلك أنه كما قلتم أنه كان المغرب كيصدر في بداية القرن وأصبحنا الآن كنستوردو والقضية ديال 15 مليون شجرة، في بداية القرن هذا رقم قلتوه وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

...فقط لأقول بأن ما هو صحيح بالنسبة لأشجار الفواكه الأخرى والمزروعات بشكل عام المسقية بالنظام الموضعي فهو صحيح بالنسبة للنخيل لا أحد يمنع من استعمال الري نقطة نقطة والاستفادة من الدعم الذي تقدمه الدولة لكل من يتعاطى لهذا النوع من السقي. فبالتالي أظن أن هذا الموضوع مفروغ منه إضافة إلى هذا أذكر بأن الشتائل التي تقدم للمزارعين بالمجان في حين أن الزيادتين فقط 80% من ثمنها هو الذي تؤديه الدولة.

فأظن أن هناك فرق وفرق إيجابي بالنسبة لمن يزيد ومن يسعى إلى غرس النخيل والإكثار من هذه الشجرة المباركة. فهذا ما كان بودي أن أدققه السيد الرئيس. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السؤال الموالي يتعلق بتأخر إنجاز دراسات مشاريع السقي المقرر بمساهمة منظمات

أجنبية للمستشارين المحترمين السيدين محمد قرو وحميد كوسكوس، فليتفضل الأستاذ محمد قرو لشرح السؤال مشكورا.

المستشار السيد محمد قرو:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السيد الوزير، إخواني المستشارين،

موضوع سؤالنا يتعلق بمشاريع السقي المتوسط والصغير. بالفعل، لقد قامت وزارة الفلاحة بمجهود محمود لتنمية السقي الصغير والمتوسط وساعد على هذه التنمية اتفاقيات التعاون مع بعض المنظمات الأجنبية، مثل الوكالة الفرنسية للتعاون ومنظمات غير حكومية ألمانية.

غير أنه لاحظنا تأخر الدراسات المتعلقة بالمشاريع المتفق عليها مع هذه الأخيرة أي المنظمات غير الحكومية الألمانية وأخص بالذكر KFW، إذ أن دراسة الجدوى تأخذ أحيانا أزيد من 4 سنوات، إضافة إلى الوقت الذي ستأخذه الدراسة التنفيذية والإنجاز الفعلي، مما يجعل هذه المشاريع تستغرق سنوات طويلة وهذا يؤثر على مصداقية جمعيات أراضي السقي المنشأة لهذا الغرض اتجاه أعضائها ومجموع الفلاحين، الذين يصيبهم اليأس والشعور بلا جدوى وجود هذه الجمعيات والتحدث كل سنة أو سنتين على أن المشروع مازال مستمرا وسيكون في وقت لا حق، كما أن الأمر يهم كذلك مصداقية الدولة باعتبارها المشرفة على هذه المشاريع.

لذا نسائلكم السيد الوزير حول إمكانية العمل على إقناع هؤلاء الشركاء الذين يساهمون في إنجاز مشاريع السقي بضرورة رفع الوثيرة والإسراع إنجاز الدراسات اللازمة وإنجاز هذه المشاريع في آجال معقولة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

أظن أنه في هذا الموضوع، كما في مواضيع أخرى لا يجوز أن نعمم وأن نقول بأن هذه الظاهرة هي موجودة في كل أنحاء البلاد، فيكفي أن أذكر بالإنجاز الذي يحصل في منطقة بولمتوسط، حيث أن هناك الأعمال جارية وجمعيات مستغلي المياه الفلاحية يمكن أن نقول بأنهم سعدوا بما أنجز.

ففعلا هناك تعثرات عن كون الدراسات أحيانا تتطلب وقتا بالنسبة للأجهزة الوطنية وكذلك هناك تعثر يأتي من كون الدراسات التي تكون في إطار التشارك مع هذه المؤسسات التي تشرف إليها، تخضع لبعض الصعوبات الإضافية الناتجة عن الشروط المقررة ضمن اتفاقيات التمويل والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحديد دفاتر التحملات طبقا للقوانين المغربية من جهة وعلى أساس الشروط الخاصة لصناديق التمويل من جهة أخرى.
- المدة الزمنية التي تتطلبها المصادقة من لدن منظمات التمويل على كل مرحلة من الدراسات المعنية.
- ضرورة التأكد من أن الأشغال مبرمجة تخضع لمعايير الاقتناء المحددة ضمن اتفاقية التمويل. كما أن منظمات التمويل تطالب مدة زمنية غالبا ما تكون طويلة لإبداء وجهات نظرها قبل الموافقة.

وتفاديا لكل هذا فلا تدخر الإدارة أي جهد في اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بإنجاز الدراسات اللازمة وتسعى كذلك إلى أخذ العبرة من التجارب السابقة وتحاول حسب الإمكان فرض نوع من التسريع في العمل على الشركاء كانوا مغاربة أم أجانب.هذا ما يمكن أن أقول السيد الرئيس. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. التعقيب الأستاذ محمد قرو.

المستشار السيد محمد قرو:

شكرا السيد الرئيس أولا أود أن أشكر السيد الوزير على إجابته الواضحة ولكن لكي نكون عمليين أعطيكم مثل إقليم تازة، إقليم تازة la KFW دراسة الجدوى، أربعة سنوات الآن ومازال ما معروفش المدارات السقوية التي ستمولها هذه المنظمة لأن هذه المنظمة أظن ما عندهاش تمثيلية اللي تقدر تاخذ القرار في المغرب والمصادقة يعني التعثر يأتي من المصادقة من الجانب الآخر ولكن المنظمات اللي بغاو يتعاملوا مع المغرب خصهم يديروا تمثيليات ويديروا ناس اللي يمثلوهم هنا اللي يقدرو يتخذوا قرار في عين المكان لأن الملفات تمشي لألمانيا وتستغرق 4 سنوات هو حقيقة بالنسبة للفلاحين ما كيفهموش هاذ الشي.

كتكلم على المشروع خصو عام، على أقصى تقدير عامين يشوفو كيتنجز ولهذا السيد الوزير حنا كنتفهمو بأن كتديرو مجهود جبار ولكن مع الأسف هذا لا يكفي لإقناع الفلاح بطول هذه الآجال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس،

فقط أود أن أقول "قبح الله الفقر" و"اللي مغطي بديال الناس عريان"، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السؤال الموالي موجه لكم أيضا حول ارتفاع تكلفة تجهيزات السقي للمستشارين المحترمين السادة

إدريس الراضي، أحمد بنا وعبد القادر نور الزين، فليتفضل السيد المستشار إدريس الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم، زملائي المستشارين،

لا يستطيع أحد أن ينكر المجهودات التي بذلتها الدولة لتوسيع الدوائر السقوية في المغرب ببناء السدود وإنشاء الأحواض المائية طبقا للسياسة الرشيدة للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته.

وكما تعلمون فإن موضوع استغلال الثروة المائية الوطنية قد شكل انشغالا كبيرا لدى جلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي فعل أشغال المجلس الأعلى للماء.

وفي هذا الإطار، تسهر الدولة من خلال وزارتكم على تنظيم عملية الضم وتهييء الأراضي وتجهيزها بآليات السقي، إلا أنه ورغم كل هذه المجهودات والتي يتحملها الفلاح، بحيث يؤدي سنويا ولمدة 17 سنة ما بين 2000 إلى 2500 درهم للهكتار الواحد. زيادة على ارتفاع تكلفة الأسمدة والبذور والكازوال ثم الماء. مما يجعل تكلفة الإنتاج تبقى جد مرتفعة، في حين أن جميع المتدخلين في القطاع الفلاحي الحكوميين. وغير الحكوميين يمتلكون الإرادة للنهوض بالعالم القروي وتحسين وضعية الفلاح ولكن ستبقى هذه المجهودات دون فائدة إذا لم تعمل الحكومة على فحص وتدقيق أسباب الخلل التي تعيق تنمية الفلاح والإنتاج الفلاحي.

السيد الوزير، أولا بالنسبة لارتفاع تكلفة التجهيز، نسائلكم، ما هي أسبابها في نظركم؟ هل يرجع الأمر الى احتكار صفقات التجهيز من قبل ثلاث أو أربع شركات على الصعيد الوطني تتحكم في الأثمنة، الذي يؤدي ثمنها الفلاح أم أن هناك عوامل أخرى؟

ثانيا، إن التجهيزات الموجودة لا تساعد على ترشيد الثروة المائية، خصوصا وأن المغرب مطالب الآن بتحقيق أمنه الغذائي للمحافظة على الماء وحسن تدبيره. ألا يشكل ذلك هاجسا لوزارتكم يدفعكم إلى تغيير سياسة جديدة لتجهيز الأراضي السقوية؟

ثالثا، يروج أن شريحة مهمة من الفلاحين رفضوا عملية الضم وتجهيز الأراضي ولا نعتقد السيد الوزير أن الفلاح يرفض شيئا يعود عليه بالنفع. لذا نسائلكم، هل أنتم مقتنعون بهذه المشاكل؟ وهل لديكم تصور لحلها في المستقبل؟

رابعا، لابد أن أشير إلى القانون المتعلق بحفر الآبار، ولا يخفى على أحد الدور الأساسي الذي تلعبه هذه الآبار في مجال الاستثمار الفلاحي والمؤسف أن المسطرة تأخذ وقتا طويلا قد تصل السيد الوزير إلى سنة ونصف تقريبا.

السيد الوزير، هناك أغلبية ساحقة لا تتوفر على الرخص بسبب تعقدها، ألا تفكرون بتبسيط هذه المسطرة، إما بأن تكتفون بالمعاينة الميدانية بحضور السلطات أو من قبيل آخر؟ وشكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس، في عدد من النقط التي وردت على لسان السيد المستشار نصيب من الصحة، لا يمكن أن نجادل في ذلك. ومعظم ما قلتموه سيدي صحيح لكن لابد أن نذكر ببعض المعطيات الضرورية، فطبعا مساهمة الفلاحين المستفيدين من الري سطرت منذ صدور ميثاق الاستثمارات الفلاحية في سنة 1969. وهذه المعطيات المسطرة في هذا الميثاق تقول بأن الفلاح يتحمل 40% فقط من قيمة التجهيزات التي تنجزها الدولة، بينما تتحمل الدولة النسبة الباقية أي % 60.

ويمكن أداء هذه المساهمة من لدن الفلاحين دفعة واحدة إن أمكن ذلك أو مقسمة على 17 قسطا سنويا يتم أداؤها ابتداء من السنة الرابعة، معنى هذا أن هناك عدد من التسهيلات التي منحت للفلاحين حتى يكونوا في نوع من المرح لتأدية هذه المساهمة.

تعتبرون أن المساهمة مرتفعة، ممكن أن يكون ذلك ولكن لابد في نفس الوقت أن نتساءل، لماذا هذا الثمن المرتفع؟

فمن دون شك أن السر لا يكمن في وجود احتكارات، ما أظن أن هناك احتكارات، إنما هذا يعود إلى صعوبة الإنجاز من لا شيء في معظم المناطق وكذلك هذا يعود لكون أحيانا لم تكن هناك الصرامة الكافية في تتبع أعمال الانجاز بالنسبة لعدد كبير من المناطق السقوية ولكن فات الأوان بالنسبة لهذه الصرامة، إن كان مكتوبا لها أن توجد.

لذلك أظن أنه كما قلتم يجب علينا النظر حتى الآن في تقنية الري المتبعة، فالري بالغمر يضيع كميات كبيرة من الماء ولا يساعد على اقتصاد هذه المادة الثمينة والنادرة أحيانا وعلينا إذن أن نعيد النظر، إنما إعادة النظر ستكلف الدولة والمجتمع أموال طائلة لا نتوفر عليها الآن وعلينا أن نقوم بهذا العمل بشكل تدريجي درجة درجة حتى نصل إلى إعادة النظر بشكل شامل في هذا المنهج الذي سرنا عليه والذي كان سائدا قبل 20 سنة ولازال البعض يفضله على جميع الأشكال الأخرى من الرش ومن حتى الري نقطة نقطة.

إذن هذا ما يمكن أن نقول، فعلينا أن نجتهد جميعا من أجل الخروج من هذه الأوضاع التي نعاني منها والتي ستزداد صعوبة بالنسبة للعقود المقبلة حسب توقعات

المختصين في ميدان المناخ وتطور المناخ. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لكم. الأستاذ أحمد بنا،

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، أشكركم على هذا الجواب الذي دائما نعتبر أن السيد الوزير الفلاحة الحالي، نعتبر أن جل الإجابة على الأسئلة تكون شيئا ما منطقية. فالإشكالية اللي كاينة السيد الوزير والتي يعاني منها الفلاحين هو في الوقت الذي تبدأ فيه عملية الضم وفي المناطق المغروسة وفي عهد حكومة التناوب، ماشي في عهد الحكومات السابقة يمنع الفلاح من استغلال الآبار الموجودة داخل الحقل، وكم من فلاح أغلق له البئر الذي يروي به الأشجار المتواجدة في البقعة التي كانت في ملكه.

ففي نواحي مراكش إقليم الحوز، كنعرف عدد كبير من الفلاحين حرموا من سقي أشجارهم ولم تسلم لهم أراضيهم إلا في الشهور الأخيرة الآن مع العلم أن هذه الأشجار كانت مثمرة، أنا اللي ما بغاش يتفهم علاش حنا كنقومو بعملية الضم، كاين بئر، أشنا هي سقي الأشجار اللي هي متواجدة؟ وفي الأخير كيردوها له علي اساس أنهم ضموا الأراضي، ردوها له وهي ميتة.

حتى التعويض اللي كانوا كيعطيو للفلاحين ديال 500 درهم فهو تعويض ضئيل جدا، ما يمكنش الفلاح كان يملك 50 أو 70 هكتار ب 50 ألف فرنك يمكن لو يعيش أو كان هذاك هو المدخول الرئيسي ديالو هو القطاع الفلاحي يشتغل في الأرض ديالو، حرم منها لمدة ثلاث سنوات بدعوى أنه يعوض ب500درهم.

كذلك السيد الوزير حنا نتحاولو ما أمكن أننا نبهو الحكومة للمشاكل اللي تنعيشوها وكنساعدوها باش يمكن لها تؤدي المهمة في أحسن الظروف.

الإشكالية ديال 17 سنة فالتكلفة تصل ما بين 50 ألف للهكتار والأسباب اللي جاء بها إدريس الراضي هي أنه عندنا شركات تحتكر كل وسائل، هذه المشاريع كلها، شركتين مغربيتين وشركة فرنسية لأن هاذ المشاريع هاذي حنا نعتبرها من المشاريع الكبيرة اللي خاص يتدار فيها des appels d offres internationales باش يمكن نخفضو التكلفة لأنه 40% باش نوصل أنا هكتار ملك ديالي ونعاود نأدي عليه 5 المليون، باش عاد يصبح ديالي مع أداء فاتورة الماء.

فالسيد الوزير خصكم تحاولوا حنا دائما نؤمن بالتغيير والحكومة إذا جات تدير تغيير افتراضا أن الحكومات السابقة غلطت، ما الدور ديال الحكومة الحالية؟ تغيير، تصلح الخطأ أما إذا تمادت فيه فهي دائما مخطئة. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

أظن ما يمكن أن نقول هو الله يحفظنا ويحفظكم من البيروقراطية لأن فعلا هناك تطبيق أعمى لبعض النصوص فيه نوع من المغالاة التي هي غير مقبولة لأنه ترك أشجار تموت فهذا لا يسمح به لا القانون ولا الشرع.

فأظن أنه انطلاقا من هذه الملاحظات أو مثل هذه الملاحظات، أنا أعطيت التعليمات باش دائما ما نخوض في عملية الضم إلا بعد الموافقة المعلنة للمعنيين بالأمر مباشرة إذا لم يرغبوا في ضم فلن يكون هناك أي ضم طبعا الضم يسهل العملية التقنية فيما يخص تبسيط الأرض وفيما يخص مد القنوات ولكن لا يحق لنا أن نحول هذا العمل الإيجابي المرتقب إلى كارثة آنية بالنسبة لعدد كبير من الفلاحين، فسنسعى طبعا إلى تحقيق ذلك، غادي تقولوا لي فات الأوان فأظن أنه الوقت لا يفوت لما الإنسان كيبغي يصحح شيء خاطئ. فسنعمل من أجل ذلك بإصرار. هذا ما نعاهدكم به وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

سؤال آخر يتعلق بالمعايير المعتمدة في بناء مجازر وتوزيعها بين مختلف مناطق المملكة للمستشار المحترم السيد سعيد كمال، فليتفضل الأستاذ سعيد لشرح سؤاله.

المستشار السيد سعيد كمال:

السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمون، إخواني المستشارون المحترمون،

يتساءل العديد من المواطنين عن المعايير التي تعتمدها الجهات المسؤولة في بناء وتشييد المجازر بين مختلف مدن وأقاليم المملكة وعن الأسباب المؤدية كذلك إلى إغلاق بعض المجازر، وأخص بالذكر على سبيل المثال مجزرة السوق الأسبوعي الخميس المتواجدة ببلدية احصاين بعمالة سلا الجديدة والتي تتوفر فيها جميع الشروط الضرورية من التجهيزات التي يتطلبها هذا المرفق الهام، حيث تتم المراقبة الدائمة من اللجنة المختصة التي تسهر على الحفاظ على النظافة والسلامة الصحية، والمتكونة من: ممثلي المديرية الإقليمية للفلاحة، ممثل عن القسم الاقتصادي والشؤون العامة للعمالة وممثل عن محتسب المدينة ومسؤول المكتب الصحي في الجماعة.

وعلى الرغم من قيام الجماعة بتطبيق جميع شروط الإصلاح التي أقرتها اللجنة التقنية التي زارت هذه المجزرة بتاريخ 13 ماي2001 وبناء على إرسالية السيد العامل على عمالة سل الجديدة إلى السيد المدير الإقليمي للفلاحة لولاية الرباط وسلا ملتمسا فيها سيادته التدخل لدى المصالح

المختصة بالوزارة قصد إمكانية إعادة استئناف نشاط هذه المجزرة.

ونظرا للدور الذي تقوم به ضمن النسيج الاقتصادي بسوق الخميس الأسبوعي بصفة خاصة والجماعة بصفة عامة والمكانة التي يمتاز بها على المستوى المحلي والجهوي وخصوصا الجانب الاجتماعي الهام، حيث أن جل مداخيل المجزرة تعود إلى الجمعيات الخيرية المحلية.

وبناء على المراسلات الموجهة إلى سيادتكم ومن بينها الرسالة المؤرخة في 4 أبريل 2002 من طرف رئاسة المجلس من أجل فتح هذه المجزرة في وجه روادها والتي شهدت بصلاحيتها اللجنة التقنية.

وبناء على ما سبق، أسائلكم السيد الوزير على الإجراءات والتدابير التي ستتخذها وزارتكم من أجل حل مثل هذه المشاكل التي يشتكي منها مزاولو هذه المهنة والمواطنون على سواء؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

المجزرة أبدأ بها ديال سوق الخميس سلا إذا أقفلت فلأنها لم تكن تستجيب للضوابط والمعايير الصحية التي من شأنها أن تضمن سلامة المستهلك. وإذا كانت الآن اللجنة الصحية قامت بتحر ووصلت إلى خلاصة في شهر ماي من هذه السنة، أي قبل أيام قليلة أو قبل شهر، فنحن على أتم الاستعداد للنظر في هذه الخلاصات وإعادة فتحها من جديد. إنما لابد أن نقول بأن فيما يخص المجازر فهذا ليس من اختصاص وزارة الفلاحة، وزارة الفلاحة تقوم بعملية المراقبة، تقوم بعملية صيانة اللحوم وبالتالي دفاعا على صحة المواطنين، أما الجماعات المحلية هي التي تشرع في بناء هذه المجازر.

طبعا وزارة الفلاحة تقدمت بمخطط وطني من أجل إنجاز هذه المجموعة من المجازر الصحية العصرية المواتية والملائمة لحاجة الوطن في بداية هذا القرن 21 ولكن التنفيذ يعود إلى الجماعات المحلية وإلى الوزارة الوصية على الجماعات المحلية. فأكرر مرة أخرى نحن مكلفون بصيانة الجودة وصيانة الصحة في هذا المضمار بتعاون مع وزارة الصحة عند الاقتضاء وبالنسبة لمجزرة سلا إذا ثبت أنها الآن أصبحت تستجيب إلى متطلبات الصحة المفروضة فبدون شك أننا سنقرر إعادة فتحها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السؤال الموالي يتعلق بإحداث مرصد للحد من آثار الجفاف للمستشار المحترم الأستاذ الحسين الحداوي، فليتفضل لشرح سؤاله مشكورا.

المستشار السيد الحسين الحداوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، إخواني المستشارين،

يعرف المغرب منذ مدة مواسم جفاف قاسية، قد سمعنا بإحداث مرصد للحد من آثار الجفاف دون إخبار الرأي العام بتكوينه واختصاصاته. والملاحظ السيد الوزير أن الحكومة دأبت على اتخاذ إجراءات بعدية، حيث يتم انتظار... لاتخاذ مبادرات واقتطاع اعتمادات للحد من آثار الجفاف، الشيء الذي ينعكس سلبا على سير مجموعة من المرافق. فهل بادرت الحكومة بإخبارنا بالإجراءات المتوقعة اتخاذها في حال حدوث كارثة الجفاف لا قدر الله؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

أولا هذا المرصد ليس بالمرصد الوطني للحد من آثار الجفاف بقدر ما هو مرصد فقط للجفاف، معنى هذا أنه هيئة علمية وليس هيئة تقنية، فله بعض الأهداف وهذه الأهداف هي:

- وضع نظام للإنذار المبكر يمكن من انطلاق برنامج استعجالي للتخفيف من آثار الجفاف على المدى القريب في حالة حدوث ذلك.
- تحسين آليات اتخاذ القرار على الميدانين المتوسط والبعيد عبر إدماج مخاطر الجفاف في التخطيط الإقتصادي.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف أسندت للمرصد أربعة مهام:

- المهمة الأولى وهي تصور نظام معلوماتي يمكن من تتبع تطور ظاهرة الجفاف.
- المهمة الثانية هي تقييم آثار الجفاف والبرامج المعتمدة للتخفيف منها.
- الهدف الثالث هو المساهمة في وضع استراتيجية لمكافحة آثار الجفاف.
- الهدف الرابع هو الإستثمار الفعلي لمكتسبات البحث في موضوع الجفاف على المستويين الوطني والدولي.

ويتكون هذا المرصد من وحدة مركزية ووحدات جهوية وكذلك يمثل فضاء للتشاور والتشارك مع كافة الفعاليات الوطنية والدولية الجهوية منها والعالمية منها كذلك. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للأستاذ الحداوي.

المستشار السيد الحسين الحداوي:

شكرا للسيد الوزير على تفضله بالإجابة على هذا السؤال، إلا أنني أريد أن أثير انتباه السيد الوزير إلى أن مجموعة من المعطيات التي تعتبر ضرورية وأساسية، التي تفيد أن إحداث هذا المرصد أصبحت الآن حاجة ملحة للأسباب التالية: أن فكرة هذا المرصد observatoire قد وردت ضمن عرض وزير الفلاحة السابق عند مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة سنة 98 - 99 ضمن برنامج حكومي شامل للحد من آثار الجفاف، حيث كان الهدف هو إنجاز مشروع 60 مليون قنطار سنويا لإنتاج الحبوب يهدف ضمان الأمن الغذائي لبلادنا.

ولقد استبشرنا خيرا بذلك، في حينه لأننا استشعرنا أهمية هذا المشروع لما سيلعبه من أدوار طلائعية في رصد ظاهرة الجفاف وتتبعها والتتبع المبكر لقدومها لأنها أصبحت ظاهرة هيكلية لأن الجفاف يؤثر سلبا وبشكل خطير على القطاع الفلاحي بتراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام.

والأخطر من ذلك فإن الفلاح وسكان العالم القروي يعانون الفقر وقلة المياه وتراجع المداخيل وارتفاع المديونية وغلاء وسائل الإنتاج الفلاحي، مما يؤدي إلى انتشار البطالة وتفشي الأوضاع الاجتماعية المزرية ولذلك فإن مرصدا من هذا القبيل سيساعد على كل المتدخلين في العالم القروي من حكومة وفلاحين ومستثمرين من أداء برامجهم السنوية حسب قيمة التساقطات كما أن هذا المرصد سيساعد على البحث في الأنشطة الاقتصادية بديلا بالعالم القروي تساعد على تقوية الاقتصاد وتمنيعه من آثار الجفاف وما يترتب عليه من ظواهر سلبية. لهذا نهيب بالحكومة إلى الإسراع بإنجاز هذا المشروع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السؤال الموالي يتعلق بوضعية المجازر للمستشارين المحترمين السادة حسن واهروش، محمد الرايس، محمد الزعيم وعبد الحق يوكرين فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال. الأستاذ واهروش.

المستشار السيد حسن واهروش:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

تعتبر اللحوم الحمراء من مواد الاستهلاك الأساسية للمواطن المغربي، الأمر الذي يستلزم اتخاذ كل الإجراءات وبذل كل المجهودات التي تسمح بإنتاج هذه اللحوم في ظروف صحية مواتية تراعي الصحة العامة أولا وصحة المواطن المستهلك ثانيا.

وإذا كانت مصالح وزارة الفلاحة بتعاون مع الكسابة تضطلع بواجبها فيما يخص الاعتناء بالقطيع ومراقبة الأعلاف والتأطير الصحي، فإن الوضعية المتردية لأغلبية المجازر المنتشرة عبر الوطن تعصف بكل هذه المجهودات وتؤثر سلبيا على جودة المنتوج. فأغلبية هذه المجازر تعاني من انعدام النظافة والصيانة وضعف التجهيزات، بل وافتقار بعضها للأجهزة الأساسية كثلاجات التبريد، إضافة إلى عجز العديد منها للاستجابة للحاجيات المتزايدة نظرا لصغرها.

لذلك نتوجه إليكم السيد الوزير بهذا السؤال الشفوي حول الوضعية المتردية للمجازر وما تعتزمون اتخاذه من إجراءات للنهوض بهذه الوضعية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير تفضل لإجابة.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

ما قاله المستشار صحيح، فعدد كبير من المجازر ببلادنا مع كل أسف لا تستجيب لأبسط شروط النظافة وشروط وقاية الصحة العمومية. ولذلك فإجراءاتنا نحن في وزارة الفلاحة هي إجراءات جزرية بالأساس ناتجة عن المراقبة وعن مناشدة المستعملين من أجل الخوض في العمل طبقا لمقتضيات مطابقة لمستلزمات العصر والمثل الذي تكلمنا عليه قبل قليل، مثل مجازر سوق الخميس بسلا أحسن دليل على ما أقول، فعندما لاحظنا أن هذه المجازر لا تستجيب لما يجب أن تكون عليه قمنا بإقفالها. والآن تحسن الأوضاع ونرى وسنراقب ذلك وفعلا إذا ما كانت تستجيب إلى الحاجات وإلى الضرورة، فالضرورة الملحة فيما يخص صيانة صحة المواطنين سنقوم بفتحها.

هذا ما يمكن أن نقول فالعمل في الواقع موكول للجماعات المحلية أكانت قروية أم بلديات وعليها أن تسعى إلى وضع أجهزة مناسبة بالنسبة لإنتاج لحوم خضراء أو لذبح حيوانات في ظروف تضمن الوقاية وتضمن الصحة للجميع. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.. الأستاذ واهروش التعقيب.

المستشار السيد حسن واهروش:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، ثم السيد الوزير أضيف إلى ذلك أن بعض المجازر شيدت منذ، مثلا مجزرة الداخلة شيدت منذ 1996 بما يفوق مليارين من السنتيمات، لحد الآن لم تفتح أبوابها.

ثم السيد الوزير أضف إلى ذلك مجزرة الدار البيضاء اللي هي الآن عصرية، وأقول عصرية بكل معنى الكلمة ولكن السيد الوزير عصرية في الكلمة ولكن في الإنتاج ليست عصرية، بل من المجازر التي كانت منذ 1950 من

إنتاجها لكون هذه المجزرة الآن أصبحت لا تنتج إلا 15 بهيمة في الساعة. الوقت اللي قالوا هاذ الناس الإسبانيين بأنها ستذبح 150 بهيمة في الساعة انقلبت 150 إلى 15، مما جعل اللحوم ترتفع أثمانها والمواطن المغربي أو البيضاوي يؤدي الثمن والمسؤولون عن المجزرة العصرية يتفرجون.

السيد الوزير، كلفت هذه المجزرة أموال الدولة، ميزانية الدولة، أزيد من 100 مليار سنتيم وتذبح 15 بهيمة في الساعة، ذاك الشي اللي تيذبح شخص بيده، باليد ديالو تيدبح 15 بهيمة ويسلخها لوحده ونعطيو 100 مليار من أجل ذبح 150 بهيمة في الساعة.

السيد الوزير، سلسلتين chaînes 2 لذبح البقر وسلسلتين لدبح الغنم، واحدة للبقر بدات في الساعة الأولى، الساعة الثانية انفجرت، تكسرت مشينا جبنا التقني من إسبانيا بالمصاريف ديالو وبتكلفة أكثر من 3 ملايين في النهار باش يردها كيف كانت.

ثم هاذ السلسلتين، السيد الوزير، عند السلخ وعند الشق، البهيمة إلى شقين هي فاش كاين التعطال أما عند الإمام اللي تيدبح راه كيدبح ولكن عند السلخ وعند الشق كاين تعطال.

إذن ما هو الحل السيد الوزير؟ آش غادي نديرو؟ أنتم كتشوفو الدار البيضاء واحلة الآن، أسواق البادية والدبيحة السرية مزدهرة. ما هو العمل؟ واش نحاربو الدبيحة السرية؟ الأسواق المجاورة كدار بوعزة، حد السوالم، سبت تيط مليل، حد سيدي مسعود هم اللي كيزودوا مدينة الدار البيضاء باللحوم اليوم في الوقت اللي الدار البيضاء هي اللي خصها تزود المناطق المجاورة، أصبحت المناطق المجازر نقولو البلدية هي اللي كتزود والمجزرة العصرية.

وهاذ الشي كينطلب السيد الوزير أن تتدخل الوزارة المعنية وتبحث في هذه الشركة واش هي فعلا شركة تستطيع أن تلبي حاجيات مدينة الدار البيضاء فيما يخص اللحوم الحمراء.

ثم السيد الوزير أنا زرت البارحة هناك وشفت أكثر من 50 شاحنة محملة بالأبقار والأغنام وهي تنتظر من يوم الأحد باش تفرغ الحمولة ديالها وهاذ الناس كتموت لهم الغنم في الشاحنات واحيانا تيقولوا والبقر تيموت في الشاحنات، ما واكل ما شارب منذ 48 ساعة، السبب؟ سألت عن السبب أن الإسطبل اللي في الداخل البهائم اللي مخصين باش يتدبحوا البارح الاثنين، عمر الداخل إذن ما بقى فين يفرغوا هاذيك الحمولة خصهم ينتظروا إلى اليوم وإيلا ما تزادوا عليهم ناس آخرين.

ثم السيد الوزير مشكل العمال اللي مطرودين من المجزرة القديمة فايتين 2000 ديال الناس وكيظلوا جالسين تماك.

ثم نضيف إلى ذلك السيد الوزير، المحيط الدائرة بالمجزرة لو كنتم السيد الوزير دزتو من تماك، ما تظنوش بأن مجزرة عصرية كلفت ميزانية الدولة 100 مليار سنتيم، كاينة في ذلك الحفرة، الأزبال يمينا وشمالا، شرقا وغربا. البلاستيك والأكياس تتطاير من هنا وهناك ولا شجرة واحدة ولا نخلة واحدة أمام المجزرة العصرية الذي يوجد أمام المجزرة العصرية والأزبال. ما يمكنش لنا كشعب نقولو هاذي مجزرة عصرية. وأكتفي بهذا القدر وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لكم. السيد الوزير،

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

بإيجاز السيد الرئيس، أظن أن وزارة الفلاحة تتحمل كثير في إطار التضامن، بل نجاوزت ذلك حتى في التضامن مع الجماعات المحلية. فأظن هذا مشكل لايهم وزارة الفلاحة مباشرة. هذا أمر يهم المجموعة الحضرية للدار البيضاء هي التي انفقت هذه الأموال الطائلة التي أشرتم إليها هي التي تتكلف بتنظيم هذا المجال بجوار هذه المجزرة ولا حول ولا قوة لوزارة الفلاحة في هذا المضمار هذا ما يمكن أن نقول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه لكم حول الفضائح المالية للصندوق المحلي للقرض الفلاحي بأوطاط الحاج بإقليم بولمان للمستشار المحترم السيد محمد الخضوري، فليتفضل الأستاذ الخضوري لشرح سؤاله.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارين،

السؤال الذي طرحناه طرح آنيا منذ 12-12-2001. هذا السؤال يهم الفضائح التي تقع في الأبناك بصفة عامة وخصوصا الذي يهمنا هو القرض الفلاحي. من الفضائح المالية وملفات الفساد الإداري والمالي التي يتم الكشف عنها يوما بعد يوم خاصة منذ تولي حكومة التناوب مسؤولية تدبير الشأن العام وعزمها على فتح ملفات الفساد انكشفت مؤخرا واحدة من أخطر هذه الملفات بالصندوق المحلي للقرض الفلاحي بأوطاط الحاج بإقليم بولمان.

وتتلخص وقائع هذه الملف في عدم اقتطاع الإدارة المحلية للصندوق لمستحقات شيكات بالملايين محسوبين من حسابات زبناء الصندوق من حساباتهم الخاصة وبالرغم من أداء قيمة هذه الشيكات لمستحقيها من أموال الصندوق.

السيد الوزير، يثير هذا الملف ملاحظات وتساؤلات نوجزها في ما يلي: من أين كانت تقتطع المبالغ المستحقة لدافعي الشيكات؟ وكيف حصل تواطؤ إدارة الصندوق المحلي دون علم المسؤولين المركزيين للمؤسسة؟ كيف

يعقل أن يتم التستر على أشخاص دفعوا شيكات بدون رصيد لمدة سنوات لأن ثمن الشيكات لم تؤدى سنة 1998 في الوقت الذي يتم فيه تشديد الضغوط على الفلاحين الصغار الفقراء قصد أداء ما بذمتهم من ديون وهي غير ذات أهمية مقارنة مع المبالغ موضوع الفساد المذكور، حيث يضطرون إلى بيع ماشيتهم وغللهم دون أوان والذين يعانون من جفاف مستمر منذ عقود. ما هي الإجراءات، السيد الوزير، التي ستتخذها للضرب على أيدي المتلاعبين بالمال العام وتعميق البحث وتوسيعه لضبط مخالفات أخرى محتملة علما بأن علامات قوية تؤشر على حصول حالات مماثلة في صناديق أخرى؟ كذلك لم ننس الملف الذي طرح في الثمانينات والذي مازالت المتابعات القضائية جارية فيه.

لهذا السيد الوزير نسائلكم على كيفية التعامل مع هذه الفضائح في القرض الفلاحي بالخصوص الذي يعد تحت مراقبتكم وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد الوزير لكم الكلمة للجواب على السوال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

لقد تم اكتشاف الحالات التي أشرتم إليها، السيد المستشار، والتعرف عليها بفضل نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، الذي حدد من بين أهدافه تسوية جميع التقييدات المحاسبية المعلقة في حسابات الرباط les comptes de liaison داخل البنك.

وتقوم مصالح المؤسسة حاليا بفحص أسباب هذا التجاوز وتحديد المسؤوليات لاتخاذ مايلزم من تدابير، بما فيها الإجراءات الجزرية إن اقتضى الحال وذلكم طبقا للأنظمة الداخلية للمؤسسة. هذا مع العلم أن الأمر يتعلق بشيكات مسحوبة من لدن زبناء للوكالة. احتفظت بها هاته الأخيرة مع أداء مبالغها للمستفيدين دون تقييدها في مديونية الزبناء الساحبين، الشيء الذي لم يتعرض معه زبناء المؤسسة لأي ضرر.

وعلى كل حال فقد وجهت بعثة من الإدارة المركزية للقرض الفلاحي إلى عين المكان وقامت بالاتصالات اللازمة مع الزبناء الأكثر استفادة من هاته الوضعية قصد إيجاد حل توافقي لحالتهم مع ضمان مصالح المؤسسة.

وأود أن أقول بأننا في وزارة الفلاحة ليس لنا أية سلطة رقابة على القرض الفلاحي.

فالقرض الفلاحي هي مؤسسة مستقلة، من باب الصدق يوجد الوزير الفلاحة كرئيس لمجلس المراقبة ليس إلا، فلها أجهزتها ولها مديرها العام ولها كذلك مساطر تخضع لها وتهم كل البنوك في هذه البلاد. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للأستاذ الخضوري.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

نحن نقدر المجهودات التي تقوم بها الحكومة الحالية وخصوصا أنتم كوزارة مسؤولة ماشي من الناحية الإدارية ولكن مسؤولة على مصالح الفلاحين. وانطلاقا من هذه النقطة السيد الوزير أنكم هذه المسؤولية ديالكم واللي معمولة على عاتقكم تتطلبو منكم تزيدوا تحاربوا شوية الفساد في هاذ الصندوق المسألة الإدارية شكل ولكن أنتم كوزارة وصية المسؤولية ديالكم بالخصوص هي حماية الفلاح الصغير والمتوسط والضرب على أيدي المتلاعبين بالمسائل الوقائية بالأبحاث القبيلة، اكتشاف التلاعبات قبل أن تنفجر.

هذه السيد الوزير مسؤوليتكم، مسؤولية ديال الحكومة ومسؤولية لحماية الفلاح ولحماية خصوصا أموال الفلاح الضعيفة والضرب على أيدي المتلاعبين خصوصا في هذه المؤسسة التي خلقت أساسا لإعانة الفلاح وللدفع به من ناحية الاستثمار. وشكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ننتقل إلى السؤال الموالي ويتعلق بالدعم المخصص للسقي بالتنقيط المحوري والتلاعبات التي يعرفها للمستشارين المحترمين السيدين عبد السلام بلقشور ولحسن بيدجديكن، فليتفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال. السي بلقشور.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، إخواني المستشارين،

في الحقيقة في البداية لابدّ أن نشكر الأستاذ إسماعيل العلوي لأن المجهودات الجبارة التي يقوم بها في العالم الفلاحي وكذا الزيارات الميدانية وعلى إنصاته الدائم لهموم الفلاحين.

سؤالي يتطرق إلى مسألة الدعم، الدعم فيما يخص السقي المركز يعني السقي بالتنقيط أقول بإسم الوطنية وباسم التعاون وحفاظا على استمرارية الدعم للفلاحين الحقيقيين خصوصا وأننا نعلم جيدا أن وزارتكم تعاني من ارتفاع طلبات الإعانة وتنامي مبلغ الإعانات اللازم تسخيره لتلبية هذه الطلبات.

ومن واجب مسؤوليتنا وجب إخباركم بأن هذه العملية أصبحت تعرف تلاعبات كبيرة من طرف منعدمي الضمير الذين يسعون وراء الربح السريع وبطرق تفننوا في نهجها.

ذلك أن بعض الفلاحين وبتواطؤ مع أصحاب المحلات الممارسين والوهميين يحصلون على فاتورات وهمية لا

تمت للواقع بصلة، كل همهم هو الحصول على الإعانات بملفات مطبوخة كالحصول على فاتورات منتفخة وعن وسائل السقي متقادمة واستعمالها وأحيانا لمرات متعددة.

السيد الوزير المحترم، خوفا على عملية الدعم، هاته وضمانا لشفافيتها وفي إطار التنسيق بين المصالح المكلفة بالدعم المذكور نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير التحصينية لهذه العملية والإجراءات الدقيقة للحد من هذه التلاعبات مع الحرص على استفادة الفلاحين الحقيقيين من الدعم المذكور في ظروف طبيعية ومضبوطة.

وأستسمح السيد الوزير لأنني سأضيف بعض الشيء لهذا السؤال رغم أنني لم أرسلكم فيه وأتمنى أن أجد لديكم الإجابة، هو أن بعض الأشياء لم تظهر لي عندما طرحت السؤال، خصوصا فيما يخص الاستفادة من الدعم.

هذه الاستفادة اتضح مؤخرا أنها إذا أردنا الحصول عليها خصنا أولا نوجدو ملف ديال دراسة اللي غادي تتطلب منا le relevé topographique وتحليلات التربة ودراسة المشروع، بالإضافة إلى le bulletin d essai du matériel و devis chiffré هذه أشياء قلتم السيد الوزير الله ينجينا وينجيكم من البيروقراطية لأنه غادي نقدمو هاذ الملف كلو للإخوان في المراكز وغادي يكون عليهم ضغط وحنا كنتوقعو بأنه هاذ الشي غادي يولي صعيب وصعيب بشكل كبير هو حنا متفقين مبدئيا بأنه معقول، غير هو خصو اجتهاد في إطار التطبيق ديالو وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الفلاحة المحترم فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، أود بادىء ذي بدء أن أتقدم بالشكر للسادة المستشارين الذين تقدموا بهذا السؤال شاكرا لهم العناية والاهتمام بالمضوع وهذا يدل إن دل على شيء على روح مواطنتهم العالية.

ففعلا ما أشرتم إليه المشين يحدث ونحاول أخذ كل الاحتياطات من أجل تفادي هذا الشيء المشين الذي أشرتم إليه، ولكن في نفس الوقت في نهاية تدخلكم تحفظتم بالنسبة لمطالبة الإدارة ببعض الدراسات وبعض الملفات، حتى تكون تبرئة الذمة بالنسبة للجميع.

أظن أن علينا أن نجتهد في الاتجاهين، الاتجاه الأول وهو طبعا صيانة المصالح العامة، مصالح الدولة وكذلك السعي إلى الاستجابة بشكل سريع إلى طلبات المواطن. وفي هذا الإطار نسعى إلى العمل على هذا الأساس ولذلك تأسست لجن من أجل القروض تتكون من عدة أفراد هم مدير الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي كرئيس وثلاث ممثلين عن الوزارة المكلفة بالفلاحة وممثل عن وزارة الداخلية وممثل عن وزارة المالية وممثلين عن الفلاحين.

فهذه اللجنة هي التي تنظر في الملف بشكل عام، إنما بالنسبة للمساعدات التي تفوق المليون درهم فلابد أن نعرض الملف على إدارة هندسة الأرياف التي تحدد الكلفة الحقيقية للمشروع وتسعى إلى عدم القيام بتجاوزات أشرتم إليها.

ففي هذا المضمار لابد أن نقوم بتوفيق بين التوجهين وهذا ما نسعى إليه. وأخيرا أود أن أطلب من السيد المستشار إذا ما كان يتوفر على حالات مضبوطة أن يزودنا بها، حتى نقوم بعملية التحقيق في الموضوع وحتى نحارب هذا النوع من الفساد الذي يمكن أن يفسد بكل معنى الكلمة المبادرة في جوهرها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لكم، الأستاذ بلقشور

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

السيد الرئيس، في الحقيقة نشكر السيد الوزير على إجابته الواضحة والمقنعة بطبيعة الحال ونجيبه أننا رهن الإشارة وماغاديش نسمى عملاء وإنما وطنيين إذا لقينا بعض هذه الحالات غادي نبلغو عليها ونقولها للرأي العام كله لأن هذا يشكل دعم قليل وكنحافظوا عليه باش يوصل للناس.

مسألة أخرى السيد الوزير وأتمنى منكم تجاوبوني في تعقيب هو فيما يخص المستثمرين الأجانب، هاذ الأجانب اللي الآن وحنا نسعى باش نجلبوهم ولكن حنا في الميدان الفلاحي تتحفظوا منهم بشكل كبير، هم يصلون الآن % 50 من الإنتاج الوطني ديال بالضبط الطماطم واللي كنصدرو هاذ الناس حتى هم ندمهم حتى هم يأخذوا فلوس من خزينة الدولة، حتى هم كيحصلوا على الدعم بحالهم، ماكاين حتى شي فرق 40% أو30% وحتى هم كيقدموا كل شيء. واش حنا تتدعمو الأوروبيين والأوروبيين ؟ هذا هو التساؤل ديالي.

وحتى إذا كان ندعموهم راه على الأقل نستغلهم في المفاوضات مع السوق الأوروبية المشتركة الأووبية المشتركة وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير من أجل الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس، فقط لأول أننا لا ندعم الأجانب، نحن ندعم حيازات هي يملكها مغاربة والمغاربة هم رؤساء هذه الاستغلاليات.

فإذا مثلا كان هناك اتفاق شراكة بين مغربي وأجنبي أو إذا قام المغربي بكراء أرضه لأجنبي أو تستر الأجنبي وراءه، فنحن في اقتصاد حر ولا يمكن لنا أن نقوم بهذه

التحريات وأن نعارض في مثل هذه المعاملات التي تدخل في إطار المعاملات العادية.

نتأسف لذلك ولكن هذا أمر يمكن أن يحدث ولا حول ولا قوة لنا مرة أخري بالنسبة لهذه القضية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، آخر سؤال موجه إلى السيد الوزير الفلاحة مع الإشارة إلى أن هناك طلبين يرميان إلى تأجيل سؤالين شفويين الأول تقدم به الحاج عمارة العمارة يرمي إلى المناطق المتضررة من الجفاف.

والثاني تقدم به الأستاذ الشرقاوي حول تحديد أثمان الحبوب وهذين السؤالين سيطبق في شأنهما القانون الداخلي للمجلس المتعلق بطلب التأجيل.

فآخر سؤال موجه إليكم السيد وزير الفلاحة حول خريطة المياه الجوفية والسطحية للمستشارين المحترمين السادة محمد منصوري، إدريب علام، لحسن أمعرور، الصوالحي بوزكري، مبارك السباعي وفضلي إبراهيم فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال. يؤجل هذا السؤال وباسمكم أشكر السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية على مساهمته القيمة في هذه الجلسة المباركة.

وننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن حول ظاهرة بيع البنزين المهرب للمستشارين المحترمين السيدين محمد القداري وعزيز الفيل ألي. كذلك هناك طلب التأجيل في شأن هذا السؤال.

ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد وزير التوقعات الاقتصادية والتخطيط حول ضرورة إجراء إحصاء عام للسكان والسكنى للمستشارين المحترمين السادة بلحاج الدرمومي عبد المجيد العزوزي، أحمد الجوهري، بوسلهام بيتة، عبد الرحيم الشرقاوي وعبد العزيز لقريعة. الكلمة لبوسلها بيتة لشرح السؤال فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد بوسلهام بيتة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السيد الوزير، إخواني المستشارين،

إذا كنا نؤمن بما جاء في عرضكم أمام لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية من تهييء تقرير وطني حول السياسة السكانية بالمغرب برسم سنة 2000. هذا التقرير الذي يعرض بصيغة تركيبة المضامين الكبرى للسياسة السكانية على الصعيد الوطني والجهوي ويشكل خطوة ضرورية نحو مواجهة التحديات المستقبلية من أجل إدماج التغيرات الديمغرافية ضمن إشكالية وبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعطاء البعد السكاني مكانته المتميزة في السياسة المعتمدة.

وإذا كنا نسجل بارتياح وعدكم بإصدار تقرير وطني حول السياسة السكانية على رأس كل سنة، فإننا نتساءل السيد الوزير عن مصير تقرير سنة 2001، كما نتساءل عن أسباب عدم إجراء إحصاء عام للسكان والسكنى لأن أي تخطيط لا يمكن أن يقوم إلا على أساس إحصاء سكاني عام، بينما نجد أن آخر إحصاء يعود لسنة 1994، وهو ما يعني تقادم المعطيات التي جاء بها نظرا للمتغيرات الديمغرافية المتسارعة وبالتالي فأي تخطيط سيبنى على معطيات غير دقيقة ومتقادمة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المحترم فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحميد عواد وزير التخطيط والتوقعات الاقتصادية:

شكرا السيد الرئيس،

أولا أشكر السيد المستشار على سؤاله وهو في الحقيقة في شقين، الشق الأول يتعلق بالتقرير السنوي حول السياسة السكانية بالمغرب والشطر الثاني يتعلق ب العام للسكان والسكنى.

بالنسبة للتقرير حول السياسة السكانية في المغرب هذا التقرير موجود وقد طبع وأنتم تعلمون أن هذه الحكومة منذ 98، أسست اللجنة العليا للسكان وتفرعت هذه اللجنة إلى 16 لجنة جهوية وهذه اللجن الجهوية يترأسها العمال وتشتغل وممثلين فيها المجتمع المدني والإدارة، وهي تقوم بتقارير سنوية جهوية ومن خلال هذه التقارير الجهوية اللجنة العليا للسكان، اللجنة التقنية ولجنة الحصيلة تلخص هذه التقارير وتصوغ السياسة السكانية للدولة والتقرير الأول عرض على الحكومة الخاص بسنة 2000 وصادقت عليه وهو منشور الآن موجود بالمركز "CERED" مركز الأبحاث الديموغرافية وتقرير 2001 الآن هو رهن التحرير الآن وسيقدم للحكومة قبل 11 سيعلن على الجمهور ويقدم للحكومة قبل ٣٠ يوليوز وهو اليوم العالمي للسكان، نحرص على أنه بمناسبة اليوم العالمي للسكان دائما يخرج تقرير سنوي حول السياسة السكانية.

فيما يرجع للشق الثاني للسؤال وهو المتعلق ب العام للسكان والسكنى، تعلمون أن هذه الوزارة كانت مستعدة تمام الاستعداد لإجراء العام للسكان والسكنى في وقته أي في شتنبر 2002 جميع المسائل المنهجية، جميع المسائل المادية كانت والمالية موجودة، المشكل هو أنه حينما تقرر إجراء الانتخابات التشريعية في شتنبر أصبح من المستحيل علينا لعدة أسباب إجراء في التاريخ المحدد وهو شتنبر 2002 نظرا لأنه محتاجين ل 70 ألف معلم وأستاذ وتقريبا 10 الآن آخرين من إدارات أخرى من وزارة التخطيط وبالخصوص من وزارة الداخلية يعني 80 ألف ديال الناس اللي كيقوموا ب وهاذ الناس هاذ وكيخص الغالبية العظمى فيهم كيخصها شهرين ديال التكوين.

وبالتالي حنا فيما يرجع لأعمال الخرائطية الآن موجودة بنسبة 93% في جميع المدن الأعمال الخرائطية انتهت وفي البادية كاين بعض المناطق اللي حنا غادين فيها وصلنا ل 93% أو 94%.

فيما يرجع، إذن الإشكالية هي هل يمكن إجراء العام للسكان والسكنى في نفس الوقت الذي تجري فيه الانتخابات التشريعية والحال أنه الحملة الانتخابية والحال أن وزارة الداخلية ستكون مشغولة بالانتخابات التشريعية وبالتالي عمليا كان حفاظا على مصداقية العام للسكان والسكنى كان من الضروري تأجيله ونحن نأسف لهذا التأجيل ولكن المصلحة الوطنية تقتضي هذا التأجيل باعتبار أن الأهم هو تطبيع الحياة السياسية في البلاد عن طريق إجراء الانتخابات في وقتها.

وفيما يرجع للاحصاء العام للسكان والسكنى حنا موجودين اللي غادي يطرا هو أنه في السنة الجاية إن شاء الله، غادي نضطرو نعاودو نراجعو الخرائط للتحيين ديالها، غادي يتطلب العمل ديال 3 أشهر أو 3 أشهر ونصف في مجموع التراب الوطني وهذا شيء بسيط لأنه حنا موجودين الوسائل كلها متوفرة وننتظر فقط التاريخ المناسب وما يمكن يكون إلا في شتنبر لأنه 70 ألف ما يمكناش نخرجوها من النظام التعليمي باش تتفرغ مدة شهر ونصف لأنه خاص شهر على الأقل ديال التكوين و 17 يوم ديال وما يمكناش نستغني عن وزارة الداخلية إذن لازم وزارة الداخلية تكون متفرغة معنا لهاذ الموضوع هذا وما يمكناش نعملو في واحد الوقت اللي الناس كيكونوا في عطلة باعتبار أنه خصنا نوجدو أكبر عدد ممكن من الناس في الأماكن ديالهم باش نضبطو.

العام للسكان والسكنى كان غادي يكون في 8 سنوات وهاذي لأول مرة في المغرب على أنه المتوسط هو 11 إلى 12 سنة الآن غادي يكون في 9 سنوات وغادي يكونوا تحت المتوسط الوطني ات العامة للسكان اللي جرت، باعتبار أنه هذا الخامس إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السي الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم السيد بوسلهام بيتة، فليتفضل مشكورا،

المستشار السيد بوسلهام بيتة:

شكرا للسيد الوزير على التوضيحات التي أعطيتمونا ولكن السيد الوزير بأن في الاخير وضحتم لنا والتوضيح التام هو أن إحدى الإجراءات كتكون ديال وهي في مدة 12 سنة أو 11 سنة، إذن نقصتم فيها وأصبحت 9 سنوات إنما السيد الوزير الآن كتعطينا الإنسان غادي يكون ديال الناس اللي غادي يديروا غادي يكون عندهم تقريبا توجيهات لمدة شهرين باش يكونوا واجدين يديروا بعدد تقريبا ديال 70 ألف ديال المعلمين اللي غادي يكونوا حتى هم رهن إشارتكم باش يعاونوكم في هاذ إذن هنا ما غادي نقدروش.. ربما غادي نقدر نطلب منكم على أننا ربما الآن الإنتخابات في شهر 9 ما بقى عندنا حنا حتى شي مطالبة نطلبو بها بعد الآن، لأن الآن الاستحقاقات الانتخابية غادي تكون في شهر شتنبر 2002 إذن مع الناس الناخبين المتوقعين اللي غادي يكونوا في هذه السنة إذن لم يحدد بعد. ربما اللوائح افتتحت اليوم ولكن التوقعات ديالكم، السيد الوزير، خص تعطينا واحد المعطيات ولو فقط تقريبية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التخطيط والتوقعات الاقتصادية:

...الإسقاطات لتطور السكان وهذه الاسقاطات يمكن لنا أن نعملها على نطاق كل جماعة جماعة وهي تعمل.

فيما يرج للناحية القانونية أنه الانتخابات لسنة معنية تعتمد آخر إحصائيات التقطيع، مثلا الإحصائيات لسنة معنية تعتمد آخر إحصائيات التقطيع، مثلا الإحصائيات لآخر إحصاء عام للسكان والسكنى، بحيث ولو كان يمكن يكون الآن الاستغلال ديالو كان غادي يكون في شتنبر، فرض أن الانتخابات كانت ستكون في دجنبر ماكانش ممكن أنه تكون عندنا الأرقام لأنه خصنا 4 أشهر أو 5 أشهر باش نحصلو على الأرقام النهائية إذن عمليا هذه الانتخابات لازم تكون على أساس الإحصائيات لآخر إحصاء ولكن هناك إسقاطات لنعملوها لأنه الدولة ما يمكنش تعمل كل سنة إحصاء وثانيا أنه عندنا الآن تجربة وعندنا دراسة للتوابت فيما يرجع لعدد من الأمور التي تستعمل في تقنية الإسقاطات عندنا هاذ الأمور كلها وما كنغلطوش بزاف في الأرقام الأرقام كاينة والدولة ككل دول العالم تبني على أساس المعطيات الحقيقية اللي هي موجودة.

وبطبيعة الحال حتى تلك اللائحة اللي كتكون السابقة تتعدل، الآن أي مواطن عندو الحق يحتج على شي واحد حوجود في اللائحة أو يطلب تسجيل آخو غير موجود في اللائحة وأنتم عارفين القانون وأنتم وافقتم عليه، في طريق الموافقة عليه والأمور غادية في آمان الله.

السيد رئيس الجلسة:

باسم المجلس نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة وننتقل إلى آخر سؤال موجود في جدول أعمال اليوم ويتعلق بكتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالبريد وتقنيات المواصلات والإعلام حول فتح الوكالات التجارية لاتصالات المغرب بالوسط القروي للمستشارين المحترمين السادة محمد فضيلي، محمد موهوب، محمد الأمين، أحمد الجوهري، عبد الحميد بنعلوش، حسن قبشوحي وحسن

زهير. الكلمة للأستاذ حسن زهير لشرح السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد حسن زهير:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

حققت مؤسسة اتصالات المغرب نجاحا كبيرا على الصعيد الوطني وعرف معها الهاتف النقال انتشارا واسعا بالمدن والقرى على حد سواء، إلا أن هذا الانتشار لم تواكبه التطورات اللازمة، خاصة على مستوى فتح الوكالات التجارية لهذه المؤسسة بالعالم القروي، بحيث يضطر سكانه إلى التنقل إلى العمالات أو الأقاليم التي ينتمون إليها، بل إن سكان بعض المناطق بإقليم شيشاوة وغيره من أقاليم المملكة يضطرون لقطع عشرات الكيلومترات من أجل الاشتراك أو تسديد ديون هذا الاشتراك وما إلى ذلك من علاقات أخرى بين المواطنين وهذه المؤسسات وهو ما يشكل عبئا كبيرا لهم لحد الآن. الشيء الذي يستدعي فتح وكالات تجارية على صعيد الجماعات القروية أو القيادات على الأقل وذلك في إطار تقريب الإدارة من المواطنين.

وفي هذا الصدد نود أن نلفت انتباهكم إلى انتهاء الأشغال التجارية المشيدة بمركز جماعة ابن الطيب التابعة لعمالة الناظور، منذ سنة 1996 ومع ذلك لم يتم استغلالها وفتح أبوابها في وجه العموم قصد تقديم الخدمات المنوطة بها بالرغم من توسطها لمجموعة من الجماعات القروية التابعة لدائرة الريف ودائرة الدريوش وهو ما سيخفف من الضغط والأعباء التي تتحملها الوكالة التجارية لمدينة الناظور نتيجة لتمركز المصالح بها.

لذا نتوجه إليكم السيد الوزير بالأسئلة التالية:

1 - ما هي إستراتيجيتكم المتخذة لتشييد وبناء الوكالة التجارية بالوسط القروي؟

2 - ألا ترون ضرورة فتح الوكالة التجارية لمركز جماعة ابن الطيب وذلك في دعم اللاتركيز الإداري وإعفاء ساكنته من التنقل المتعب اتجاه المصلحة المركزية والتي تبعد بأكثر من 150 كيلومتر بالنسبة لبعض جماعات الإقليم؟ وشكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد المحترم كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالبريد وتقنيات المواصلات والإعلام للإجابة على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد ناصر حجي كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالبريد وتقنيات المواصلات والإعلام:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

في البداية أشكر السادة المستشارين المحترمين، السادة محمد فضيلي ومحمد موهوب ومحمد الأمين وأحمد الجوهري وعبد الحميد بنعلوش وحسن قيشوحي وحسن زهير عن هذا السؤال.

والسؤال المطروح ما هي استراتيجية الوزارة؟ فأود أن أقول في البداية أن اتصالات المغرب، تتكلمون عن اتصالات المغرب ومنذ صدور القانون 96 -24 المتعلق بالبريد والاتصالات أصبحت كما تعلمون شركة مجهولة الاسم فيها، معلوم، مساهمة الدولة ولكن هي شركة تسعى فيما يخص الخدمات المفتوحة للمنافسة مثل شركة Méditel التي تتنافس معها إلى تطوير تنافيتها سواء في الوسط الحضري أو القروي. إذن تخضع قضية فتح محلات تجارية لاستراتيجية الشركة.

يبقى أنه كما تعلمون من قبل كان البريد مزدوج مع اتصالات المغرب وهذه الخدمة كانت تكون في الوكالات أو في المكاتب البريدية. فإذن هناك شراكة ما بين اتصالات المغرب والمكاتب البريدية، فاتصالات المغرب زادت بعض الوكالات التجارية في بعض الأماكن التي تعتبرها عندها العدد بالنسبة للمستغلين لشبكتها من الناحية التجارية. أما فيما يخص الأماكن الأخرى فبقيت الأماكن الأخرى فبقيت الشراكة مع بريد المغرب.

إذن خدمة الزبناء في مجال الاتصالات تتم بوسائل مختلفة منها الوكالات التجارية لاتصالات المغرب نفسها وشبابيك المكاتب والوكالات البريدية والباعة المعتمدين وذلك سواء لأغراض الاشتراك في الخدمات أو لأداء فواتير الاستهلاك أو اقتناء منتوجات اتصالاتية.

وفيما يخص توفير الخدمات في جماعة بن الطيب، فإن إمكانية الأداء والاقتناء لمختلف المنتوجات متوفرة عبر المكتب البريدي والباعة المعتمدين.

أتمنى أن تكون هذه الإجابة قد أعطت بعض النقط، يبقى أنه سنطرح هذه القضية لأنكم طرحتم أن هناك محل من 96 وطرحناه على اتصالات المغرب وإذا كانت الإمكانيات سنتابع معهم إمكانية فتح هذه الوكالة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. وباسم المجلس نشكركم على أجوبتكم وعلى مساهمتكم، وبهذا سنكون قد أنهينا جدول أعمالنا، وأشكر الجميع ورفعت الجلسة.